

النقود في الإسلام

اعداد: الدكتور عبد الجبار حمد السبهاني

النقود الإسلامية في عصر التشريع

ملخص:

هذا البحث تحقيق في النقود التي كانت متداولة في حضرتي الحجاز مكة ويشرب عند البعثة النبوية، ويكتسب أهميته من زاويتين أولهما: أن هذه النقود قد عرفت بها فرائض شرعية تخص النظام المالي والجنائي مثل أنصبة الزكاة والديات والقطع وأورش^(١) الجنائيات. وثانيهما: أن هذه النقود كانت موضوعاً لأحكام تتعلق بها من حيث هي أداة لها وظائف محددة في النظام الإقتصادي، وأبرز هذه الأحكام الاكتناز والصرف والسلم والربا والزكاة.

إن إنفاذ هذه الأحكام لا شك يترك آثاراً محققة في الحياة الاقتصادية، وهذا البحث محاولة للتعرف على نقود عصر التشريع وما تعلق بها من أحكام وما ينتج عن ذلك من آثار تأصيلياً لاقتصاد إسلامي.

(١) جمع أرش وهو: ما وجب من المال في الجنابة على مادون النفس. [المجلة].

تعد النقود أبرز اختراع عرفته المجتمعات البشرية، استطاعت بواسطته الاعتناق من أغلال المقايضة، فيها اقترن التبادل الميسر الذي كان شرط التطور الاقتصادي منذ مراحل متقدمة من عمر الاجتماع الإنساني.

إن مؤسسة بهذه الخطورة لا بد أن تحظى باهتمام المذهب الاقتصادي في الإسلام، ومن هنا فقد جاءت الكثير من أحكامه توجه هذه المؤسسة الوجهة المتوافقة مع أسسه الاعتقادية والتشريعية والأخلاقية، بما يحقق أداءها لوظائفها بكفاءة تعزز كفاءة النظام الاقتصادي وعدالته.

استهدف هذا البحث التحقيق في النقد على عهد التشريع، أنواعه ومقاديره، لأنه الأداة التي سُميت بها الكثير من الواجبات ذات الصلة بالنظام المالي والجناي في الإسلام، مثل أنصبة الزكاة والقطع والديات. كما سعى إلى التعرف وبجدية على الأحكام التي تتعلق بطبيعته الخاصة، كنقد يضطلع بوظائف أساسية في النظام الاقتصادي، فكان لابد من الوقوف على أحكام الاكتناز والزكاة والصرف والسلم والربا وما لذلك من آثار بالغة في توجيه الفعالية الاقتصادية الوجهة المرضية مذهبياً.

ولقد استلزم ما تقدم إجلاءً لبعض غوامض التاريخ الاقتصادي لدولة الإسلام، وبالأخص تاريخ النقود وتطورها، وقد حرصت أن أرصد منه ما كان ذا دلالة شرعية ومعيارية، وأعرضت عما سوى ذلك مما يهتم به المؤرخون على إطلاقه. ثم طمعت بعد ذلك في الإلماح إلى الآثار الاقتصادية للأحكام ذات العلاقة، وحرصاً مني على وحدة الموضوع واستقصاء أطرافه، فقد أشرت بإيجاز إلى الوجه النقدي (حصراً) لأبرز الواجبات المعروفة بالنقود. وهذا ما انتهى إليه نطاق هذا البحث.

النظام النقدي قبل حركة الإصلاح الكبرى:

مع أن مكة كانت مركزاً تجارياً عريقاً في الجزيرة العربية، إلا أنها لم تطور نقداً خاصاً بها، واكتفت بتداول النقود التي ترد إليها من الممالك المجاورة، فكانت الدينار الرومية والدرهم الفارسية والرومية واليمانية، هي النقود السائدة في حاضرتي الحجاز، مكة ويثرب غداة البعثة النبوية الشريفة. ولما كانت مصادر هذه النقود متعددة؛ ولما لم تكن منضبطة في أشكالها، خاصة بالنسبة للدرهم، لذا فقد كان المعبر فيها هو الوزن يستوي في ذلك المسكوك مع أصله.

وقد أقر المكيون وزن الدينار الذهب الرومي مثقالاً، ونسبوا إليه الدرهم فجعلوا الدرهم في اصطلاحهم سبعة أعشار وزن الدينار (المثقال)، يقول البلاذري: «كانت لقريش أوزان في الجاهلية، فدخل الإسلام فأقرت على ما كانت عليه، كانت قريش تزن الفضة بوزن تسميه درهماً، وتزن الذهب بوزن تسميه ديناراً»^(١) ويقول أيضاً: «كانت دنانير هرمز ترد على أهل مكة في الجاهلية، وترد عليهم دراهم الفرس البغلية، فكانوا لا يتبايعون إلا على أنها تبر (لا اعتبار لسكها). وكان المثقال عندهم معروف الوزن...، ووزن العشرة دراهم سبعة مثاقيل...، فافر رسول الله ﷺ ذلك. وأقره أبوبكر وعمر وعثمان وعلي...»^(٢) والحق أن النبي ﷺ لم يُرد أن يقر أوزان مكة فحسب، إنما أراد أن يوحد الموازين في دار الإسلام قاطبة على ميزانها يقول ﷺ: (الميزان ميزان أهل مكة).^(٣)

وإذاً فالنظام النقدي السائد آنذاك هو نظام المعدنين (الذهب والفضة)، وأن الأحكام

(١) أحمد بن يحيى جابر البلاذري «فتوح البلدان»، تحقيق وتعليق عبدالله أنيس الطباع وعمر أنيس الطباع، دار العلم للجامعيين، بيروت: (١٩٥٧م): (ص ٦٥٣-٦٥٤).

(٢) البلاذري، فتوح البلدان: (ص ٦٥٢-٦٥٣).

(٣) أبو عبيد القاسم بن سلام «الأموال»، تحقيق وتعليق محمد خليل هراس، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٩٨٦م): (ص ٥١٨).

والواجبات الشرعية قد تعلق بمقادير محددة منهما، محددة وزناً، والاعتبار فيه لوزن مكة على عهد التشريع، كما أجمع على ذلك جمهور الفقهاء^(١). وقد تنوعت الدراهم المتداولة في الأسواق، واختلفت في أوزانها باختلاف مناشئها، فكان منها البغلي^(٢) ووزنه ثمانية دوانق، والطبري^(٣) ووزنه أربعة دوانق، والمغربى ثلاثة دوانق، واليمنى ووزنه دانق واحد^(٤).

ويبدو أن أوسع هذه الأنواع انتشاراً في الجاهلية نوعان هما: البغلية والطبرية، يقول أبو عبيد: «إن الدراهم التي كانت نقد الناس على وجه الدهر لم تنزل نوعين:

هذه السود الوافية (البغلية)، وهذه الطبرية العتق، فجاء الإسلام وهي كذلك...»^(٥).

ويقول ابن الرفعة: «وكان غالب ما يتعامل به من أنواع الدراهم في عصر النبي ﷺ

(١) ابن الممّام الحنفي «فتح القدير»، ومعه شرح العناية للبايزي، وحاشية سعدي أفندي، وتكملة قاضي زاده، الطبعة الأولى، شركة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، (١٩٧٠م): (٣٥٩/٥). أبو زكريا يحيى بن شرف النووي «المجموع» ومعه «فتح العزيز» و «التلخيص الحبير»: المكتبة السلفية، المدينة المنورة: (٢/٦).

(٢) الدراهم البغلية نسبة إلى يهودي كان يسكنها يقال له: بغل أو رأس البغل. أنظر المقرئزي، «شذور العقود»: (ص ٤٨ - ٤٩).

(٣) الدرهم الطبري وزنه نصف الدرهم البغلي. وقد رجح الأب إنستاس الكرملي نسبتها إلى طبرستان، أنظر من تحرير كتاب «النقود العربية وعلم النميات»، بيروت: (ص ٢٤). والصحيح أنها من ضرب طبرية الشام، كما نقل ذلك الرئيس: (ص ٣٥٣) عن «المصباح المنير»، ويؤكد ما ذكره الحكيم في «الدوحة المشيكة»: (ص ٨٠) من أن الدراهم على نوعين: الأول عليه نقش فارس وهي البغلية، والثاني عليه نقش الروم وهي الطبرية. ولا أدري كيف سلم الدكتور رجاء السامرائي قوله: بأنها سكّت عام (٩٣هـ)، مع أن الإجماع قائم على أنها شائعة قبل الإسلام. أنظر هوامشه على المناوي: (ص ٤٦).

(٤) أبو الحسن علي الماوردي «الأحكام السلطانية والولايات الدينية»، وبهامشه «أقياس الأنام» للدكتور خالد الجميلي، المكتبة العالية، بغداد (١٩٨٩م): (ص ٢٤١).

(٥) أبو عبيد «الأموال»: (ص ٥٢٢)، تقي الدين أحمد المقرئزي «إغاثة الأمة بكشف الغمة»، قام بنشره محمد زيادة وجمال الشيال، الطبعة الثانية، القاهرة، (١٩٥٧م): (ص ٤٨).

والصدر الأول بعده، نوعان من أنواع الدراهم: الطبري والبغلي...»^(١). وقد خلط المؤرخون بين أمرين:

أولهما: تعيين مقدار الدرهم وزناً ونسبته إلى المثلقال (الدينار) وتعريف الفرائض والواجبات الشرعية بهما.

وثانيهما: إصدار النقود المستقلة في دار الإسلام، ومطابقة أوزانها للأوزان الشرعية، فأما الأمر الأول فقد تكفّلت به السنة النبوية الشريفة، وقد أخطأ من قال بخلافه، كما سلاحظ بعد قليل. وأما الثاني فقد جرت، كما تشير الروايات، سوابق على عهد الراشدين رضي الله عنهم ومن بعده إلى عهد الإصلاح النقدي الشامل في زمن عبد الملك بن مروان.

فبصدد تقرير وزن الدرهم، روى الماوردي عمن يقول: «إن عمر رضي الله عنه قال: انظروا الأغلب مما يتعامل به الناس من أعلاها وأدناها، فكان الدرهم البغلي والدرهم الطبري، فجمع بينهما فكان اثني عشر دانقاً فأخذ نصفها فكان ستة دوانق فجعل الدرهم الإسلامي ستة دوانق»^(٢). ولأبي عبيد نقراً: أن الذي جعل الدرهم ستة دوانق هم بنو أمية يقول: «فلما أجمعوا على ضرب الدراهم نظروا إلى درهم واف، فإذا هو ثمانية دوانيق، وإلى درهم من الصغار، فكان أربعة دوانيق، فحملوا زيادة الأكبر على نقص الأصغر، فجعلوهما درهمين متساويين، كل واحدة ستة دوانيق، ثم اعتبروها بالمشاقل، ولم يزل المثلقال في آباد الدهر مؤقتاً محدوداً، فوجدوا عشرة من هذه الدراهم التي واحدها ستة

(١) نجم الدين بن الرفعة الأنصاري، كتاب «الإيضاح والبيان في معرفة المكيال والميزان»، تحقيق محمد أحمد الخاروف، دار الفكر، دمشق، (١٩٨٠م): (ص ٦٠)، تقي الدين أحمد بن علي المقرئ «شذور العقود في معرفة النقود»، تحقيق وإضافات محمد السيد علي بحر العلوم، الطبعة الخامسة، المكتبة الحيدرية، النجف، (١٩٦٧م): (ص ٣).

(٢) الماوردي «الأحكام السلطانية»: (ص ٢٤١).

دوانيق، ثم اعتبروها بالمشاقيل تكون أوزان سبعة مثاقيل سواء، فاجتمعت فيه وجوه ثلاثة: أنه وزن سبعة، وأنه عدل بين الصغار والكبار، وأنه موافق لسنة رسول الله ﷺ في الصدقة لا وكس فيه، ولا شطط^(١). وقد رد المتأخرون من المؤرخين والفقهاء ومن نقل عنهم كلام أبي عبيد هذا.

تحقيق الروايات التاريخية:

ولنا أن نتساءل هل أن عبد الملك بن مروان (بني أمية) هو الذي حدد قدر الدرهم الشرعي، وأن الناس قبل ذلك كانوا على غش من أمرهم، مع دراهم تتراوح قيمتها بين القدر وضعفه كما الحال في الطبري والبغلي، إن لم يكن بين القدر وثمانية أضعافه كما الحال بين اليماني والبغلي؟ بل وهل يسلم القول أيضا بأن عبد الملك بن مروان قد أقام بناءه النقودي على الأسس الذي ابتدئها عمر رضي الله عنه؟

فكيف كان يصنع الناس على عهد رسول الله ﷺ، وعهد أبي بكر رضي الله عنه؟ كيف كانت تتحدد أنصبة الزكاة، وحدود السرقات ومبالغ الديات؟

إن تمحيص الآثار التاريخية ينبي ويثبت أن تحديد قدر الدرهم الشرعي - الذي هو درهم مكة العرفي على عهد التشريع - كان مسألة تعاهدها المجتمع المكّي قبل الإسلام، وأقرها الإسلام على ما كانت عليه، يتضح ذلك من رواية البلاذري المقدمة، ومن رواية أبي عبيد، التي أساء البعض توجيهها، والتي عدّ فيها للدرهم الأموي ثلاث فضائل: أنه وزن سبعة (١٠ دراهم = ٧ مثاقيل) كما هو عرف مكة، وأنه عدل بين الصغار والكبار $\frac{8+4}{7} = 6$ دانق، وأنه موافق لسنة رسول الله ﷺ في الصدقة. ولذلك قال المحققون:

(١) أبو عبيد «الأموال»: (ص ٥٢٢). المقرئ «إغاثة الأمة»: (ص ٥٦).

«وكان وزن الدراهم والدنانير في الجاهلية مثل وزنها في الإسلام»^(١).

فالدراهم الذي ظهر له جرم مشخص متداول بين الناس قد جاء موافقاً في وزنه للدراهم الذي أقره النبي ﷺ في التعامل، وعرف به الواجبات المالية، وما فعله عمر رضي الله عنه وبنو أمية ليس تحديداً للدراهم الشرعي، إنما هو اصدار لدراهم جديدة على سكة الإسلام نقشاً ووزناً، وإلا فليس مصادفة أن نجد أن كل الروايات التي أشارت إلى الطرق التي تم بموجبها انتخاب الوسط المرجح من بين الدراهم المتداولة جاءت بنتيجة واحدة هي المساواة بين وزن العشرة دراهم مع السبعة مثاقيل^(٢). وليس صحيحاً ما قد يتبادر إلى الذهن، وصرح به البعض، من أن الناس كانوا في لبس من أمرهم، حتى حدد لهم عمر رضي الله عنه الدراهم الشرعي، ولم يذكر لنا تاريخ التشريع والسنة الشريفة شيئاً يفهم منه تردد الناس، أو اشتباههم في الدراهم التي عرفت بها الواجبات وجرى بها التعامل. قال القاضي عياض: «لا يصح أن تكون الدراهم والأوقية مجهولة في زمنه ﷺ، وهو يوجب الزكاة في أعداد منها وتقع بها المبيعات والأنكحة، كما ثبت في الأحاديث الصحيحة»^(٣). واستشكل ابن حجر رأي من قال: إن عبد الملك هو الذي حدد قدر الدراهم فقال: «وهذا يلزم أن يكون ﷺ أحال بنصاب الزكاة على أمر مجهول وهو

(١) محمد عبد الرؤوف المناوي «النقود والمكايل والموازين»، تحقيق د. رجاء السامرائي، وزارة الثقافة والأعلام، بغداد، (١٩٨١م): (ص ٤٦). ابن الرقعة: (ص ٤٨). المقرئزي، «شذور العقود»: (ص ٤). إغاثة الأمة: (ص ٤٨)....، وقد ورد فيها بعد النص المذكور كلمة (مرتين)، وهو ما لم يرد في نقل المناوي عن المقرئزي، وربما أشارت الكلمة إلى تكرار النص في المخطوطة مبالغة في توكيده، وإلا فالمسألة اتفاقية لا خلاف فيها، وقد أكد البلاذري ذلك برواية السهمي: (ص ٦٥٣).

(٢) الماوردي: (ص ٢٤٠-٢٤١). أبو عبيد: (ص ٥٢٢). المقرئزي: (ص ١٣). ابن خلدون «المقدمة»، الطبعة الأولى، دار القلم، بيروت، (١٩٧٨م): (ص ٢٦٣). إبراهيم بن محمد البيهقي «اغناس والمساوي»، تحقيق محمد أبو الفضل، مكتبة نهضة مصر: (٢/٢٣٤-٢٣٥).

(٣) المناوي: (ص ٦٧-٦٨).

مشكل»^(١). وقال ابن خلدون بعد تمحيص الآثار في هذا المجال: «... والحق أنهما (أي الدينار والدرهم) كانا معلومي المقدار في ذلك العصر، لجريان الأحكام يومئذ بما يتعلق بهما من الحقوق»^(٢).

وقال النووي: «الصحيح الذي يتعين اعتماده واعتقاده أن الدراهم المطلقة في زمنه ﷺ كانت معلومة بالوزن معروفة في المقدار، وهي السابقة إلى الأفهام عند الاطلاق، وبها تتعلق الزكاة وغيرها من الحقوق والمقادير الشرعية، ولا يمنع من هذا كونه كان هناك دراهم أخرى أقل أو أكثر من هذا القدر، فاطلاقه ﷺ محمول على المفهوم عند الاطلاق، وهو كل درهم ستة دوانيق كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل. واجمع أهل العصر الأول فمن بعدهم إلى يومنا هذا عليه، ولا يجوز أن يجمعوا على خلاف ما كان في زمنه ﷺ وخلفائه الراشدين»^(٣).

وعلى ذلك يتأكد أن الدينار والدرهم الشرعيين معلومان مقدران في عهد النبي ﷺ والصحابة من بعده، وأن ما فعله عبد الملك ليس أكثر من إصدار لنقود جديدة مغايرة في سكتها وشاراتها للنقد الاجنبي القديم، وموافقة في أوزانها للأوزان الشرعية التي هي أوزان مكة العرفية على عهد التشريع.

أسباب الاصلاح النقدي:

لكن إذا كانت الدراهم والدنانير معلومة بالوزن معروفة في المقدار وهي السابقة إلى الأفهام عند الاطلاق، فما الذي دفع عبد الملك إلى الشروع بإصلاح نقدي شامل لكلا

(١) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني «فتح الباري شرح صحيح البخاري»، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٩٨٩م): (٣/٣٩٦).

(٢) ابن خلدون «المقدمة»: (ص ٢٦٣).

(٣) النووي «المجموع»: (١٥/٦).

إن السبب في ذلك كما حكاه الدكتور الحسيني^(١) نقلاً عن المراجع العربية بالاتفاق يعود إلى الصراع بين عقيدتي التوحيد والتثليث، فهو الذي أذكى النزاع بين عبد الملك بن مروان وملك الروم، وكان سبباً مباشراً للإصلاح النقدي، وتفسير ذلك أن القراطيس وهي ورق المراسلات الرسمية كانت تطرز بشعار عقيدة التثليث: أباً وإبناً وروحاً بالرومية، وكانت من صنع نصارى مصر، فلما وقف عبد الملك على ذلك بعد أن ترجم له أنكره، وقال: «ما أغلظ هذا في أمر الدين»، وكتب إلى عامله بمصر بإبطال ذلك الطراز، وأن يأمر صناع القراطيس بأن يطرزوها بشعار التوحيد: «شهد الله أنه لا إله إلا هو»^(٢)، أو آية الإخلاص: «قل هو الله أحد»، وذكر النبي ﷺ مع التاريخ^(٣). فاحتج ملك بيزنطة وهدد بأنه سينقش على النقود شتم^(٤) النبي محمد ﷺ إن لم يرجع عبد الملك عن فعلته، فاغتم عبد الملك مستشعراً وزر ذلك التهديد، وأصر التبعية في نظام دولته النقدي وطفق يستشير، فاشير عليه: أن «حرم دنائيرهم، واضرب للناس سككاً فيها ذكر الله وذكر رسوله، ولا تعفهم مما يكرهون - شعار التوحيد - في الطوامير (المراسلات)»^(٥) فسرى عنه ومضى لانجاز ذلك سنة ٧٤هـ على الأرجح.^(٦) ويسند الرصد الأثاري لتطور

(١) محمد باقر الحسيني «النقود العربية الإسلامية» وزارة الثقافة، بغداد، (١٩٨٥م): (ص ٤٥).

(٢) البيهقي (الحاسن والمساوي): (٢ / ٢٣٣). كمال الدين الدميري «حياة الحيوان الكبرى»، المكتبة التجارية بمصر: (٦٣/١).

(٣) جلال الدين السيوطي «تاريخ الخلفاء»، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الثالثة، مكتبة الشرق الجديد، بغداد، (١٩٨٧م): (ص ٢١٨). أبو الحسن علي الشيباني المعروف بابن الأثير «الكامل في التاريخ»، المطبعة المنيرية، (١٣٥٧هـ): (٥٣/٤).

(٤) البيهقي، الحاسن والمساوي، ج ٢، ص ٢٣٤. / الدميري، ج ١، ص ٦٣.

(٥) السيوطي «تاريخ الخلفاء»: (ص ٢١٨).

(٦) البلاذري: (ص ٦٥٥). الماوردي: (ص ٢٤١).

المسكوكات النقدية هذا الفهم ويؤكدده، فقد كانت نقود كل دولة علماً على عقيدتها. كانت دراهم الفرس تظهر في أحد وجهيها صورة الملك وفي الوجه الآخر صورة لمعبد النار وخادميه. وكانت الدنانير البيزنطية تظهر في أحد وجهيها صورة الامبراطور وربما معه بعض أفراد عائلته في حين يظهر الوجه الآخر صورة الكنيسة وشعار الصليب^(١)، وكانت هذه الشارات بطبيعتها تتعارض مع المقررات الإسلامية مما يجعل استمرار تداول النقود التي تحملها أمراً مستحيلاً، يلاحظ هذا الاعتبار في تطور الإصدارات النقدية التي سكها عبد الملك إذ ضرب ديناره على شاكلة النقد الرومي، إلا أنه غير شكل جميع الصلبان التي وجدت على الوجهين وحوّلها إلى كرات أو حلقات، كما حوط نقده بكلمات التوحيد.

وفي مرحلة تالية أبدلت صورة الامبراطور الروماني وأولاده بتصوير واحد يمثل الخليفة، ثم كانت المرحلة الأخيرة التي ظهر فيها الدينار بطرازه الإسلامي المميز ليس فيه سوى شهادة التوحيد والإخلاص وإشارة إلى محل الضرب وتاريخه، وكل ذلك بخط عربي كوفي. وقد رجح السيد النقشبندی: أن أقدم دينار إسلامي قد ضرب في سنة (٧٤هـ) في حين لم يستقل الدينار الإسلامي كلياً إلا في أواخر سنة (٧٧هـ)^(٢).

هذا وتجدر الإشارة إلى أن عبد الملك قد أمر بسحب المسكوكات الأجنبية، ليعاد سكها على نقش الإسلام، وأمهّل الناس مدة لاستبدال ما معهم منها، وأجاز لمن ملك تبراً أن يحوله إلى نقود في دور السكة الرسمية مقابل عمولة قدرها ١٪ عن ثمن الخطب وأجرة الضراب^(٣).

(١) ناصر محمود النقشبندی، مهذب درویش البکری «الدهرم الأموي المعرب»، وزارة الأعلام، بغداد، (١٩٧٤م): (ص ٢٢).

(٢) ناصر محمود النقشبندی «الدينار الإسلامي في المتحف العراقي»، المجمع العلمي العراقي، بغداد، (١٩٥٣م): (٢٣/١-٢٤).

(٣) المناوی: (ص ٧٦). ابن الأثیر: (٤/٥٤). المقریزی «إغاثة الأئمة»: (ص ٥٥).

وقد وردت دنانير عبد الملك على المدينة المنورة فما أنكر وزنها يقول البلاذري عن رواته عن أبي وداعة السهمي: «أنه أراه وزن المثقال، قال فوزنته فوجدته وزن مثقال عبد الملك بن مروان. قال: كان عند أبي وداعة بن ضيرة السهمي في الجاهلية»^(١).

لكن هذا لا يعني أن أوزان النقد ظلت ثابتة على الأوزان الشرعية إذ كثيراً ما تدخل فيها الأحكام أنقصا أو جبرا لنقص أو تجاوزاً^(٢)، ولذلك ظل الناس يستحضرون الأوزان الشرعية، لتقدير واجباتهم المالية سيما بعد أن عادت الأمصار الإسلامية متناكرة في أوزانها ومقاييسها (على خلاف ما أراد النبي ﷺ)، ولعل ذلك ما استشرفه بقوله: «منعت العراق درهمها وقفيظها، ومنعت الشام مديها ودينارها، ومنعت مصر أردبها ودينارها، وعدتم من حيث بدأتم، وعدتم من حيث بدأتم»^(٣).

تحرير وزن الدينار والدرهم:

أما كم يساوي وزن الدينار (المثقال) والدرهم بوحدات الوزن المعاصرة (النظام المتري)؟ فقد جرت الإجابة على هذا السؤال أبحاث سلكت مسلكين:

أولهما تقدير المسميات التي عرفت بها وحدات النقد قديماً بوحدات الوزن الحديثة. وهذه المسميات هي حب الشعير، الخردل، الخرنوب. وأشهر ما ورد في ذلك تقديرهما بحب الشعير. قال ابن خلدون: «وأما وزن المثقال من الذهب اثنان وسبعون حبة من الشعير، فالدرهم الذي هو سبعة أعشار خمسون حبة وخمسا حبة، وهذه المقادير كلها ثابتة

(١) البلاذري: (ص ٥٧٢).

(٢) المقرئزي «شذور العقود»: (ص ١٦-٢٠). وانظر في رصد ذلك آثارياً كتابي السيد النقشبندى الدينار والدرهم.

(٣) أخرجه الإمام مسلم في كتاب الفتن وأشراط الساعة. انظر «تلخيص صحيح مسلم»، لأحمد بن عمر القرطبي، الطبعة الأولى، دار السلام، (١٩٨٨م): (٢/١٢٨٠).

بالإجماع»^(١). وأعاد القول مؤكداً: «وأما وزن الدينار باثنتين وسبعين حبة من الشعير الوسط فهو الذي نقله المحققون وعليه الإجماع، إلا ابن حزم خالف في ذلك وزعم أنه أربع وثمانون حبة...، ورده المحققون وعدوه وهماً وغلطاً»^(٢). وقال ابن عابدين: «والمذكور في كتب الشافعية والحنابلة أن درهم الزكاة ستة دوانق، والدانق ثمان حبات شعير وخمسا حبة (٨، ٤)، فالدرهم خمسون حبة وخمسا حبة (٥٠، ٤)، والمثقال اثنتان وسبعون حبة (٧٢) معتدلة لم تقشر، وقطع من طرفيها ما دق وطال، وهو لم يتغير جاهلية ولا إسلاماً»^(٣)، قلت: والمالكية فيما ذكره (الخطاب)^(٤) على ما تقدم فاستوى رأي الجمهور ولم يخالف عن ذلك سوى الأحناف، الذين اشتهر في مذهبهم على ما نقل ابن عابدين في الموضع ذاته: أن الدينار يعدل (١٠٠) شعيرة. ونحن إلى ترجيح رأي الجمهور أميل لما تواتر من أقوالهم، وإذا فوزن الدينار هو وزن المثقال ويعدل وزن (٧٢) شعيرة بالأوصاف المذكورة، والدرهم تبعاً لذلك يعدل (٥٠، ٤) حبة من الشعير ذاته، على الأغلب.

أما المسلك الثاني: فيتمثل في تعقب النقود الآثارية، وصلح السكة التي تحتفظ بها المتاحف المعاصرة. وقد خلص البعض من سلك هذا السبيل بعد الفحص والتحصيص إلى أن وزن دينار عبد الملك هو (٤، ٢٥) غم، وهو وزن المثقال كما اكدته دائرة المعارف الإسلامية، وهو بالضبط هو وزن الدينار البيزنطي (solidos) الذي كان مستعملاً في كل

(١) ابن خلدون، ص ٢٦٣ - ٢٦٤. / النواوي، ص ٥٠ - ٥٥.

(٢) محمد أمين الشهير بابن عابدين «رد المختار على الدر المختار»، الطبعة الثانية، شركة البابي الحلبي وأولاده بمصر، (١٩٦٦م): (٢/ ٢٩٠).

(٣) محمد أمين الشهير بابن عابدين «رد المختار على الدر المختار»، الطبعة الثانية، شركة البابي الحلبي وأولاده بمصر، (١٩٦٦م): (٢/ ٢٩٦).

(٤) أبو عبد الله محمد الطرابلسي المغربي المعروف بالخطاب، «مواهب الجليل لشرح مختصر خليل»، وبهامشه «التاج والأكيل» للمواق، مكتبة النجاح، ليبيا: (٢/ ٢٩٠).

العصور، وقد تلقى الدكتور (الرئيس) ^(١) والدكتور (القرضاوي) ^(٢) هذا التأكيد بالاقرار والقبول، وغلبه الأخير في مجال تقدير نصاب الزكاة آخذاً بالأحوط. وعلى هذا يكون مقدار الدرهم الشرعي الذي هو سبعة أعشار (٢, ٩٧٥) غم.

أما الدكتور الخالدي فقد عرض رأياً آخر يفيد أن وزن الدينار (المثقال) هو (٤, ٤٥) غم، وأن وزن الدرهم تبعاً هو (٣, ١١٥) غم. وفي تأكيد رأيه يعرض جملة أدلة خلاصتها ^(٣) مايلي:

١ - دينار بيزنطي قال أنه من عهد النبوة نشر له البنك العربي لوحاً وثبت وزنه بـ (٤, ٤٥) غم، وهو إن ثبت لتلك الفترة وأنه ممثل (Representative) في وزنه، فهو حجة ناهضة لما أراد الكاتب إثباته. ولكن يرد على هذا ما قرره (E. V. Zumbaur) في دائرة المعارف الإسلامية من أن دينار عبدالمملك يزن (٤, ٢٥) غم، وأنه ينطبق انطباقاً تاماً على الوزن الفعلي للدينار البيزنطي الذي كان معاصراً له، كما يرد عليه أيضاً ما ذكره السيد النقشبندی من أن وزن دينار عبدالمملك هو نفس وزن السوليدس (الدينار البيزنطي) ويعادل (٤, ٢٦٥) من الغرامات. ^(٤)

٢ - عمليات وزن لحب الشعير والحنطة والخروب أجراها كثيرون، منهم الدكتور شوقي شحاته الذي نقل عنه أن الدينار يزن (٤, ٤٥) غم، والدكتور عبدالرحمن فهمي الذي توصل إلى أن وزن الدرهم هو (٣, ١٠) غم، والشيخ الذهبي الذي قال بأن وزن

(١) د. ضياء الدين الرئيس «الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية»، الطبعة الثانية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، (١٩٦١م): (ص ٣٦٣-٣٦٤، ٣٦٦).

(٢) د. يوسف القرضاوي «فقه الزكاة»، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، (١٩٧٣م): (١/ ٢٥٩-٢٦٠).

(٣) د. محمود الخالدي «زكاة النقود الورقية المعاصرة»، الطبعة الأولى، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان، (١٩٨٥م): (ص ١٥٦).

(٤) النقشبندی «الدينار الإسلامي»: (ص ١٢، ص ٢٥-٣٠).

الدرهم (٣, ١٢) غم، ومنهم الكاتب نفسه الذي استأنس بعمليات الوزن هذه، لتوكيد مسلكه في تعقب دينار بيزنطة الأثري. وكل هذه النتائج مما لا يسعنا بخس قيمتها العملية، وإن كان الدكتور القرضاوي قد تشكك في جدوى عمليات الحساب هذه، لاختلاف الوحدات الصغيرة باختلاف البيئات وعدم غطيتها، وهو ما أدركته من محاولات متواضعة أجريتها في هذا الخصوص.

٣- وجود دنانير لعبد الملك تتراوح أوزانها حول الوزن الذي رجحه الكاتب أي (٤, ٤٥) غم، لكن الكاتب نفسه أقر بأن دينار عبد الملك هو بوزن (٤, ٢٥) غم، غالباً كما بدا من ألواح المسكوكات التي عرضها، لكنه قال إن هذه السكة ناقصة الوزن، إلا أن رواية البلاذري التي أوردها لإثبات ذلك لا تسعفه، لأن له روايات أخرى تشير بأن وزن دينار عبد الملك هو نفس وزن المثقال في الجاهلية.

والراجع آثارياً أن دينار عبد الملك الأول ضرب (٧٤ و ٧٥ هـ) كان يزن (٤, ٥٠) غم، وأن دينار سنة (٧٦ و ٧٧ هـ) كان يزن (٤, ٤٨ غم)، لكن الدينار بعد ذلك بدأ يستقر عند وزن يتراوح حول (٤, ٢٥ غم) غالباً.^(١)

٤- وهناك حجة داحضة أشار إليها الكاتب في مواضع من بحثه مفادها الاستشهاد لوزن الدرهم الشرعي بدراهم ساسانية كانت على عهد النبوة، وقد عرض ألواحاً لأشكالها وأوزانها. ويرد على هذا ما ثبت نقلاً صحيحاً من أن دراهم عهد النبوة الساسانية وغيرها كانت مختلفة الأوزان، ولا علاقة لها بالوزن الشرعي البتة، وقد أدرك الكاتب نفسه خطأ منهجه وعدل عنه في موضع آخر، فأكد أن المنطق يقضي بالتعرف على وزن الدرهم من وزن المثقال.

(١) النقشبندی «الدينار الإسلامي»: (ص ١٢، ص ٢٥-٣٠).

وأيا يكن الأمر فالفارق بين التقديرين يسير جداً، وقد يكون في الأخذ بالرأي الأول حيلة في تقدير نصاب الزكاة، وقد يكون في الأخذ بالرأي الثاني درينة بشبهة دليل شرعي في تقدير نصاب القطع، أما الدية فالمعول عليه ابتداءً هو الأصول الحقيقية (مائة من الإبل) كائناً ما كان القدر الذي يشتريها من النقيدين، بل إننا نعتقد أن بالإمكان العدول إلى الأصول الحقيقية حتى في مجال الزكاة والسروقة كما سيتضح معنا لاحقاً.

درهم السكة ودرهم الكيل:

إن اختلاف الكتاب المحدثين لم يكن في تقدير وزن الدرهم الشرعي فحسب، إنما كان في تعريفه أيضاً، فمع أن الثابت أن درهم السكة (درهم النقد) هو درهم الكيل نفسه، كما تؤكد النقول القديمة قال ابن الرفعة: «صرح به الإمام الرافعي في كتاب الظهار حيث قال: اشتهر عن أبي عبيد القاسم بن سلام العراقيين، ثم عن ابن سريج: أن درهم الشريعة خمسون حبة وخمسا حبة، ويسمى ذلك درهم الكيل، لأن الرطل الشرعي منه يتركب»^(١). وقال الحكيم: «فاعلم ان قول الجميع بأن سبعة دنانير وزن من دراهم الكيل عشرة دراهم»^(٢).

قلت: ومع وضوح هذه النقول إلا أن محققها المحدثين قد خالفوها دون إثبات وحجة، ففي تحقيقه لكتاب (الدوحة المشتبكة) للحكيم قال الدكتور حسين مؤنس بالتمييز بينهما: «فنسبة درهم السكة إلى المثقال هي (٧: ١٠) ووزنه بالغرامات (٢,٩٧٠)، أما درهم الكيل فنسبته إلى المثقال هي (٢: ٣) ووزنه (٣,١٢٥) غم، قال: وهو أقرب التقديرات

(١) ابن الرفعة: (ص ٥٥). وانظر المقرئزي «إغاثة الأمة»، والسياق للأول.

(٢) أبو الحسن علي بن يوسف الحكيم «الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة»، تحقيق وتذييل د. حسين مؤنس، معهد الدراسات الإسلامية، مدريد، (١٩٦٠م): (ص ٨٢). المتن والهامش.

إلى الصحة»^(١). وما قاله الدكتور (مؤنس) مشكلاً، لأنه يفترض أن يكون درهم السكة بحسب ما قال أكبر من درهم الكيل لا أصغر منه.

أما الدكتور (الخاروف) فقد أشار في هوامشه التحقيقية لكتاب (الإيضاح) لابن الرفعة إلى افتراق مثقال السكة ودرهمها عن مثقال الوزن المجرد ودرهمه، مع قوله بثبات النسبة في الحالين بينهما، كما أشار إلى افتراق وزن السكة الفعلي (النقود) عن وزن صنع السكة، وهو كلام لم استنهض له حجة، والحق أن الدكتور الخاروف^(٢) قد ذهب مذاهب غريبة شتى منها ما قرره - مخطئاً الجميع - بتوكيده أن نسبة (١٠ : ٧) بين الدراهم والدنانير هي نسبة بين قيمتها وليس بين وزنيهما ومنها قوله: بأن الدانق ليس وحدة مشخصة من وحدات الوزن إنما هو جزء شائع من الدراهم العرفية، وهو قول يخالف فيه أيضاً جمع المؤرخين والفقهاء.

والحقيقة أن الدكتور مؤنس والدكتور الخاروف كلاهما قد وقعا في الوهم، فخالفا في هوامشهم صريح النصوص التي يحققونها، فالذي يسلم عند التمهيص وتسنده المصنفات هو أن الدينار (المثقال) هو هو لم يتغير في جاهلية ولا في إسلام، لا في نقد ولا في وزن مجرد، وإن درهم مكة العرفي على عهد التشريع هو هو حينما توزن به الفضة، أو حينما توزن به الاغيار الأخرى، وقدره ستة دوانق، وهو درهم الكيل الذي سك النقد الشرعي فيما بعد بحسبه وبه، قبل ان يسك النقد، كان يعرف نصاب الزكاة والمقادير الشرعية، وهو الذي كان ينصرف إليه القول عند الاطلاق، وهو الذي يتركب منه الرطل الشرعي، وسمي درهم الكيل تمييزاً له عن شخوص الدراهم التي كانت متداولة من بغلية وطبرية ونحوها، اذ لم يكن له عين مشخص قبل ان تسك النقود الاسلامية، وقد عادت السكة

(١) نفس المصدر السابق.

(٢) ابن الرفعة، هوامش الصفحات: (٤٨-٤٩، ٦١، ٥٣).

الإسلامية فافترقت عن وزنه الشرعي بسبب تغليب سكك عرفية غير مطابقة للأوزان الشرعية، كما استشرف رسول الله ﷺ.

أحكام النقود وأبرز أثارها الاقتصادية:

لقد كانت النقود موضوعاً مستقلاً لأحكام شرعية منها، الاكتناز والزكاة والصرف والسلم، ثم مع أحكام أخرى بالنقد عرفت كنصاب الزكاة منه، وحدود السرقات ومقادير الديات، ونحن بعد أن عرفنا النقود الشرعية ومقاديرها بصدد التعرف على أهم أحكامها الضابطة لانعكاسات تلك الأحكام على وظائف النقود والنشاط الاقتصادي جملة، وهذا فيما يتعلق بالطائفة الأولى، وقد رأيت من المناسب أن أعرض، على سبيل الإيجاز، للوجه النقدي من أحكام الطائفة الثانية استكمالاً للفائدة، وفيما يلي تفصيل كل ما تقدم:

أ- الاكتناز:

الاكتناز أخص من الإدخار شرعاً، فالأول في النقد، والثاني فيه وفيما سواه، وحقيقته حسر النقد وعدم إنفاقه، وقد ورد فيه تهديد ناه قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبِشْرِهِمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [سورة التوبة: (٣٤)]. وقد ذهب أبو ذر رضي الله عنه إلى أن كل مال مجموع يفضل عن القوت وسداد العيش فهو كنز، والذي عليه جمهور الفقهاء: جمع المال الذي تؤدي زكاته ليس بكنز وإن هذه الآية في مانعي الزكاة المكتوبة أو أنها نسخت بآيات الزكاة^(١). فكأنهم نظروا إلى شطر هذه الآية واعتبروه معللاً لصدرها.

(١) ابن حجر «فتح الباري»: (٣/٣٤٥-٣٤٩). ابن كثير «تفسير القرآن العظيم»، دار المعرفة، بيروت، (١٩٨٠م): (٢/٣٤٨-٣٤٩).

أما الإمام (الغزالي) فإنه يعطف الفكر في اتجاه آخر ففي سعيه لإستجلاء الحكمة في النقدين ينظر إلى ما وراء الحكم التكليفي شارحاً حيثياته، وفي ذلك يؤكد أن النقد مال ذو طبيعة خاصة يفترق بها عن بقية العروض فهو الوسيط بينها والحكم فيها، يقول رحمه الله تعالى: «(من نعم الله تعالى خلق الدراهم والدنانير لتداولها الأيدي، ويكونا حاكمين مع الأموال بالعدل (وظيفة قياس القيمة)، ولحكمة أخرى هي التوصل بها إلى سائر الأشياء (وظيفة وسيط المبادلة)، لأنهما عزيزان في أنفسهما ولا غرض في أعيانهما (خاصية القبول العام)، فإن من كنزهما فقد ظلمهما، وأبطل الحكمة فيهما... وما خلقت الدراهم والدنانير لزيد خاصة ولا لعمره خاصة إذ لا غرض للآحاد في أعيانهما، فإنهما حجران، وإنما خلقا لتداولهما الأيدي...»^(١).

ولأن النقود مال ذو طبيعة خاصة فإنه يحرم استخدامه في غير غرضه (وسيط المبادلة) يقول الإمام: «... وكل من اتخذ من الدراهم والدنانير آنية من ذهب أو فضة فقد كفر النعمة، كان أسوأ حالاً ممن كنز...»^(٢)، بل إنه يرصد من الناس أناساً يخرجون النقود عن وظائفها الطبيعية إلى المضاربة، فيتخذون من وسيلة المبادلة عرضاً وموضوعاً للمضاربة بلغتنا المعاصرة (SPECULATION) فيرى ذلك من الظلم، لأنه يخرج الأشياء عن طبيعتها، يقول رحمه الله: «(فأما من معه نقد فلو جاز له أن يبيعه بالنقد، فيتخذ التعامل على النقد غاية عمله، فيبقى النقد مقيداً عنده وينزل منزلة المكنوز، وتقييد الحاكم والبريد الموصل إلى الغير ظلم، كما أن حبسه ظلم...»^(٣).

حقاً إن المضاربة بذات النقد تخل بوظيفتيه الأساسيتين، قياس القيم، ووسيط المبادلة، وهو ما أكدته أيضاً ابن القيم رحمه الله تعالى إذ يقول: «... فالأثمان (النقود) لا تقصد

(١) أبو حامد الغزالي «(إحياء علوم الدين)»، وبهامشه تخريج الحافظ العراقي، الطبعة الأولى، دار الفكر، بيروت، (١٩٧٥م): (١٢/٤) ٢٢٢٧-٢٢٢٨.

(٢) الإمام الغزالي: (١٢/٤) ٢٢٢٩.

(٣) الإمام الغزالي: (١٢/٤) ٢٢٢٩.

لأعيانها، بل يقصد التوصل بها إلى السلع، فإذا صارت في أنفسها سلعاً تقصد لأعيانها فسد أمر الناس، وهذا معنى معقول يختص بالنقود...» وهو يرى أن اتخاذ النقود متجراً يفقدها وظيفتها فيقع الخلف والتظام^(١).

لا شك أن تحريم الاكتناز والمضاربة يوفر أداة كفؤة لقياس القيم، ووسيطاً سلساً لنقلها، وفضلاً عن ذلك يؤمن عدم تسرب عناصر الطلب خارج الدورة الاقتصادية، وبالتالي يقضي على الميول التي تمنح بالاقتصاد إلى مستويات من الاستخدام أدنى من مستوى الاستخدام الكامل، ويقضي أيضاً على تلك الميول التي تؤدي إلى تذبذب مستوى النشاط الاقتصادي. يعضد ذلك بالاحكام التي تمنع الربا (فموجب القرض ورد المثل)، فلا ربا، لأن تحريمه أظهر من أن تطاله شبهة البتة.

ب- الزكاة:

الزكاة فريضة دورية تجب بشروطها في النقدين بنسبة (٢,٥٪) إذا بلغا النصاب وقدره (٢٠٠) درهماً من الفضة أو (٢٠) ديناراً من الذهب بالوزن الشرعي، ونكتفي هنا بإيراد هذا الحديث المثل الذي تواترت الأحاديث على تأكيد مضمون فقراته، فعن علي رضي الله عنه عن النبي ﷺ: أنه قال: (هاتوا لي ربع العشور، من كل أربعين درهماً، درهماً، وليس عليك شيء حتى يكون لك مائتا درهم، فإذا كانت لك مائتا درهم وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم، وليس عليك شيء حتى يكون لك عشرون ديناراً، فإذا كانت لك وحال عليها الحول ففيها نصف دينار، فما زاد فبحساب ذلك...) (٢).

(١) محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية «إعلام الموقعين عن رب العالمين»، مراجعة وتحقيق طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت، (١٩٧٣م): (٢/ ١٥٦-١٥٧).

(٢) أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي «السنن الصغرى»، تحقيق وتعليق بهجة يوسف أبو الطيب، وزارة الأوقاف، بغداد: (٣٨٢/١-٣٨٣). [الحديث أخرجه أبو داود وابن ماجه وابن خزيمة والدارقطني والبيهقي في الكبرى وهو حديث حسن، المجلة].

والمقصود بالدينار، الدينار الشرعي لا الدنانير العرفية، والمقصود بالدرهم الدرهم الشرعي لا الدراهم العرفية، فأوزانهما هي الأوزان المعتبرة، ومن قال إن كل مصر يعتمد نقده في الزكاة لا يحمل إلا على وجه واحد هو كون الزكاة تجب بنسبة (٢,٥٪) كائناً ما كان النقد العرفي، أما النصاب فلا يعتمد في تحديده إلا النقد الشرعي، ولأجل ذلك قال ابن خلدون إن الناس ظلوا يستحضرون الأوزان الشرعية ذهناً، ويستخرجون الحقوق من سكتهم بمعرفة النسبة التي بينهما^(١). وقد عرض (الخطاب) هذه الحقيقة موضعاً الآلية التي يتم بها تحديد النصاب من النقد العرفي^(٢).

أما تقدير النصاب بوحدات الوزن الحديثة فيكون كالآتي:

$$(٢٠ \times ٤,٢٥ = ٨٥) \text{ غم من الذهب.}$$

(٢٠٠ × ٢,٩٧٥ = ٥٩٥) غم من الفضة. وهذا ما ذهب إليه الدكتور القرضاوي وهو أحوط وأبرأ للذمة. وأما تقديره بحسب رأي الدكتور الخالدي فيكون كالآتي:

$$(٢٠ \times ٤,٤٥ = ٨٩) \text{ غم من الذهب.}$$

$$(٢٠٠ \times ٣,١١٥ = ٦٢٣) \text{ غم من الفضة.}$$

هذا ويلاحظ أن سعر الصرف بين الدينار والدرهم هو (١ : ١٠) كما تقضي بذلك الأحاديث الصحيحة. جاء في (المدونة): (... والعشرة دراهم بالدينار أبداً، والدينار بعشرة دراهم في الزكاة أبداً، لقول رسول الله ﷺ: (ليس فيما دون خمس أواق زكاة) والأوقية من الفضة أربعون درهماً، ولقول رسول الله ﷺ: (في عشرين ديناراً نصف دينار)، فعلم أن الدينار بعشرة دراهم سنة ماضية... قال مالك: (... إنما يجعل كل دينار

(١) ابن خلدون: (٢٦٤).

(٢) الخطاب: (٢٩٢/٢).

بعشرة دراهم على ما كانت عليه في الزمان الأول...) (١). وهو ما يقوله الأحناف مطلقاً في الزكاة وفي غيرها. ونقلوا عن الإمام الشافعي أنه يقول: كانت قيمة الدينار على عهد الرسول ﷺ اثني عشر درهماً (٢) أما الخطاب فقد ذكر رأياً توفيقياً لا أعلم ما يوقفه على ما أراد قال: (الدنانير في الأحكام خمسة ثلاثة كل دينار اثنا عشر درهماً، وهي دينار الدية ودينار النكاح ودينار السرقة، وتسمى دنانير الدم واثان كل دينار عشرة دراهم وهما دينار الزكاة، ودينار الجزية وتسمى دنانير الذمي والله أعلم) (٣). والذي يبدو لي والله أعلم، أن الدينار كان يتراوح سعر صرفه بين (١: ١٠) و (١: ١٢) بحسب درجة نقاء البديلين، وهو نطاق محدود، لتقلب سعر الصرف لكن المسألة اختلفت كثيراً حينما فقدت الفضة قيمتها قياساً إلى الذهب، وبالتالي فقد ابتعد سعر الصرف كثيراً عن السعر الذي كان مناط التسوية بين النصابين. وبالتالي فالمشكلة الناشئة تكمن في أي من النقيدين يعرف نصاب الزكاة، أهو نصاب الذهب؟ أم نصاب الفضة؟ والأثر العملي لذلك كبير جداً، وما يقال في الزكاة يقال في غيرها من الواجبات المالية، وسنأتي على ذلك في بحث لاحق إن شاء الله تعالى.

وأما أبرز الآثار الاقتصادية للزكاة، فيمكن إجمالها فيما يلي:

١ - تمثل آلية لرفع مستوى الطلب الاستهلاكي، لأنها تنقل الدخل إلى شرائح واطئة الدخل، وذات ميول حدية عالية للاستهلاك.

٢ - تمثل آلية تدفع باتجاه الاستثمار، لأنها تكلفه على الأصول النقدية العاطلة مما يحتم توظيفها لدفع الزكاة من ثنائها من جهة، ولأنها آلية لتحفيز الاستثمار من خلال تحفيز

(١) الإمام مالك بن أنس ((المدونة الكبرى))، دار صادر، بيروت: (٢٤٢/١).

(٢) ابن المصنف، فتح القدير، ج ٥، ص ٣٥٧.

(٣) الخطاب: (٢٩٢/٢).

الطلب الاستهلاكي، وما يولده من طلب مشتق. ثم هي من وجه ثالث تملك المحتاج القادر على العمل أصولاً منتجة يستولد منها دخله، ولا تملكه دخلاً بصورة مباشرة كما نص على ذلك الفقهاء، فالزكاة آلية تدفع باتجاه رفع مستوى الاستخدام، لأنها ترفع من مستوى الطلب الاستهلاكي والاستثماري معا.

٣- تمثل آلية لرفع مستوى الرفاهية الكلية للمجتمع، لأن المنافع الحدية لوححدات الدخل المحولة تكون أكبر بأيدي المستفيدين الجدد ذوى الدخول الواطنة.

٤- تمثل آلية لإعادة التوزيع بشكل دوري وعلى مدار العام، وبالتالي فهي توفر الشرط الضروري، لتخصيص كفو للموارد، متناسب مع الحاجات الحقيقية للمجتمع من خلال دعم التفضيل الاجتماعي بوسائل الشراء المحولة.

٥- تمثل آلية للحفاظ على تجانس التركيب الاجتماعي، لأنها تعمل باستمرار على تضيق الفجوة بين فئات الدخل المختلفة.

إن الزكاة في حقيقتها آلية دائمة تدفع النظام الاقتصادي باتجاه الكفاءة والفاعلية. والزكاة من قبل ذلك ومن بعده طهرة لدافعها من الشح والأثرة، ولأخذها من الغل والحسد وتزكية لنفوسهم، وهي آصرة من أواصر التكافل الاجتماعي الرصين تمتد في أعماق البناء الاعتقادي والتشريعي والقيمي، مما يزيد لها خلوداً وقبولاً وإلزاماً.

ج- الصرف:

والصرف هو البيع حينما يكون كل واحد من عوضيه من جنس الأثمان^(١) ويشترط لصحته التقابض حالاً مطلقاً، ويزاد عليه وجوب التماثل وزناً عند اتحاد جنسهما، لقول

(١) ابن الممام «فتح القدير»: (١٣٣/٧). أبو محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة «المغني»، دار الفكر، بيروت، (١٩٨٥م): (٥٤/٤).

النبي ﷺ: «لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل، ولا تشفوا بعضها على بعض، ولا تبيعوا الورق بالورق إلا مثلاً بمثل، ولا تشفوا بعضها على بعض، ولا تبيعوا منها غائباً بناجز». ولقوله أيضاً: «لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا سواء بسواء، والفضة بالفضة إلا سواء بسواء، وبيعوا الذهب بالفضة والفضة بالذهب كيف شئتم»^(١). وقد نص الفقهاء على نفي الخيار والأجل، لأنه يقدح بشرط التقابض^(٢)، وذلك يطرد مطلقاً مع اتحاد الجنس (ذهب بذهب أو فضة بفضة)، ومع اختلافه (ذهب بفضة أو العكس)، كما نصوا على وجوب العلم بالقدر عند اتحاد الجنس، فلا جهالة ولا جزاف^(٣) وفي مقرراتهم أن الجهل بالمماثلة كالعلم بالمفاضلة، فلا يجوز، كما نص الفقهاء أيضاً على أن هذه الأحكام تجرى في الذهب والفضة، وإن غشاً، ما لم يغلب غشهما. يقول ابن الهمام: «وإذا كان الغالب على الدراهم الفضة فهي فضة، وإذا كان الغالب على الدينارين الذهب فهي ذهب، ويعتبر فيهما من تحريم التفاضل ما يعتبر في الجياد، حتى لا يجوز بيع الخالصة بها ولا بيع بعضها ببعض إلا متساويا في الوزن، وكذا لا يجوز الاستقراض بها إلا وزناً»^(٤). وللخطاب كلام بهذا المعنى.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأحكام تجرى بالمسكوك وفي المصوغ وفي التبر على حد سواء، وهي أحكام تقضي على المضاربات العقيمة وتحرر الموارد للاستثمار الحقيقي.

(١) أخرجهما الإمام البخاري، انظر ابن المبارك «التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح»، دار الفكر، بيروت، «كتاب البيوع»: (١٣٣/١).

(٢) علاء الدين السمرقندي «تحفة الفقهاء»، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٩٨٤م): (٣/٢٧-٢٨).

(٣) أبو بكر محمد بن أحمد الشاشي القفال «حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء»، تحقيق وتعليق د. ياسين درادكة، الطبعة الأولى، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان، (١٩٨٨م): (٤/١٩١). السمرقندي: (٣/٣١).

(٤) ابن الهمام «فتح القدير»: (١٥٢/٧). الخطاب: (٢/٢٩٥).

السلم عامة: بيع يعجل فيه الثمن ويؤجل فيه الثمن، وهو جائز بشروطه في كل منهما، لقوله ﷺ: «من سلف في ثمر، فليسلف في كيل معلوم، ووزن معلوم، إلى أجل معلوم»^(١)، أما الذهب والفضة فكلاهما نقد، فلا يسلم بعضها ببعض عند اتحاد الجنس وعند اختلافه، قال أبو سعيد الخدري رضي الله عنه: «السلم بما يقوم به السعر رباً»^(٢). وقد تقدم معنا قول النبي ﷺ: «ولا تبعوا منها غائباً بناجز». ويجوز أن يجعل أياً منها ثمناً للمبيع الغائب، إن كان مما يجوز السلم فيه، ورأى بعضهم جوازه في الأثمان، أي أن يسلم فيها غيرها وهو ما رفضه الأحناف معللاً: «... والمسلم فيه لا بد أن يكون مثنياً، فلا يصح السلم فيهما (النقدين)»^(٣). والغزالي وابن القيم على هذا الرأي نصاً أو قياساً لما تقدم من قولهما عند الحديث عن الاكتناز. وما ذهب إليه الأحناف هو اختيارنا ولا نשוב الرأي الآخر.

وواضح أن السلم يوسع من أفق المبادلات عبر الزمن، وهو بشروطه يقضي على كل عوامل الجهالة والغرر ويوفر أداة تبادل كفوة عبر الزمن أيضاً فلا خلف ولا نظام.

وهناك أحكام عرفت بالنقود، وإن لم تكن موضوعها الأصلي مثل:

هـ- حد القطع:

إذا سرق البالغ العاقل قدر نصاب القطع أو ما يبلغ قيمته من مال محرر بلا شبهة ولا دريئة، وجب قطع يمينه، لقوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [سورة النساء: ٣٨]. أما نصاب القطع فقد

(١) أخرجه الإمام مسلم، انظر تلخيصه للقرطبي: (٧٦٥/٢).

(٢) ابن حجر العسقلاني (فتح الباري: شرح صحيح البخاري): باب السلم إلى أجل معلوم: (٤/٤٣٥).

(٣) ابن الممام: (٧٢/٧).

وردت في تحديده أحاديث عديدة منها ما رواه ابن عمر رضي الله عنه: «إن رسول الله ﷺ قطع سارقاً في مجن قيمته ثلاثة دراهم»^(١). ومنها قوله ﷺ: «تقطع اليد في ربع دينار فصاعداً»^(٢). وللشافعي رحمه الله: أن المقدارين عدل بعضهما فالدينار يصرف باثني عشر درهماً، وثلاثة دراهم ربعها، وكذا جعله الخطاب، وفيه موافقة لمصلحة المستفيد وهو السارق بدرينة حده. أما الأحناف فالدينار عندهم يطرد عشرة دراهم، وبها يتعلق حد القطع قال ابن الهمام: «والتقدير بعشرة دراهم مذهبنا. وعند الشافعي التقدير بربع دينار. وعند مالك رحمه الله تعالى بثلاثة دراهم لهما: أن القطع على عهد رسول الله ﷺ ما كان إلا في ثمن المجن. وأقل ما نقل في تقديره ثلاثة دراهم... ولنا أن الآخذ بالأكثر في هذا الباب أولى احتيالاً لدرء الحد، وهذا لأن في الأدنى شبهة عدم الجناية وهي ديانة للحد، وقد تأيد ذلك بقوله ﷺ: «لا قطع إلا في دينار أو عشرة دراهم»^(٣) وقال محمد بن الحسن الشيباني: «قال أهل العراق: لا نقطع في أقل من عشرة دراهم ورووا في ذلك عن النبي ﷺ وعن عمر وعن عثمان وعن علي، وعن عبد الله ابن مسعود وعن غير واحد، وإذا جاء الاختلاف في الحدود أخذ فيها بالثقة. وهو قول أبي حنيفة والعامية من فقهاءنا»^(٤).

قلت: وعند اختلال سعر الصرف بين الدينار والدرهم على نحو ما هو حاصل تحدث ربكة في تقدير حد القطع، وربما كان الرجوع إلى الأصول الحقيقية أولى وسنعمد إلى بيان هذه المشكلة والمخرج منها عند بحثنا للنقود الاصطلاحية إن شاء الله تعالى.

(١) متفق عليه، واللفظ لمسلم، انظر تلخيصه للقرطبي: (٢/ ٨١٥).

(٢) متفق عليه، واللفظ للبخاري، انظر تجريده لابن المبارك: (٢/ ١٥١).

(٣) ابن الهمام: (٥/ ٣٥٦-٣٥٧).

(٤) انظر «موطأ» الإمام مالك برواية محمد بن الحسن الشيباني، تعليق وتحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، الطبعة الثانية،

لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر (١٩٦٧م): (ص ٢٣).

الدية تعويض مالي يستحق لولي المقتول خطأ أو شبه عمد، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ... وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ...﴾ [سورة النساء: ٩٢].

والأصل في الدية أنها مائة من الإبل، لقوله ﷺ: «(إِلَّا أَنْ دِيَةَ الْخَطَاً وَشِبْهَ الْعَمْدِ - مَا كَانَ بِالسُّوْطِ وَالْعَصَا - مِائَةً مِنَ الْإِبِلِ، مِنْهَا أَرْبَعُونَ فِي بَطْنِهَا وَأَوْلَادُهَا)»^(١). قال قاضي أبو يوسف: «والدية مائة من الإبل أو ألف دينار أو عشرة آلاف درهم أو ألف شاة أو مائتا حلة أو مائتا بقرة على ما روى عن رسول الله ﷺ، ثم عن الأئمة من أصحابه...»، قال: «وأهل المدينة يجعلونها من الورق اثني عشر ألفاً»^(٢).

وعن ابن عباس رضي الله عنه: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ دِيَةَ قَتِيلٍ عَلَى عَهْدِهِ اثْنِي عَشَرَ أَلْفًا»^(٣). ومن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: «كَانَتِ الدِّيَةُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَمَانِيَةَ دِينَارٍ أَوْ ثَمَانِيَةَ أَلْفِ دِرْهَمٍ، قَالَ: فَكَانَتْ كَذَلِكَ حَتَّى اسْتَخْلَفَ عُمَرُ رَحِمَهُ اللَّهُ، فَقَامَ خَطِيئًا فَقَالَ: (أَلَا) إِنْ الْإِبِلَ قَدْ غَلَّتْ، قَالَ ففرضها عمر على أهل الذهب ألف دينار، وعلى أهل الورق اثني عشر ألفاً...»^(٤).

وهذا أثر له دلالة فالمعول عليه بالاتفاق هو الأصول الحقيقية إذ أن الحديث قد سمي

(١) ابن حجر العسقلاني «بلوغ المرام من أدلة الأحكام»، مكتبة الشرق الجديد، بغداد، (١٩٨٧م): (ص ٢٩٦).
(٢) القاضي أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم «الخراج»، الطبعة الثانية، المطبعة السلفية، القاهرة، (١٣٥٢هـ): (ص ٥٥).

(٣) ابن حجر «بلوغ المرام»: (ص ٢٩٨).

(٤) سنن أبي داود السجستاني الأزدي، تحقيق محمد محي الدين، المكتبة العصرية، بيروت: (٤ / ١٨٤) حديث رقم (٤٥٤٢).

(مائة) من الإبل قدرأ للدية، وعلى ذلك يكون مقدار الدية من النقيدين هو القدر الذي يشترها. كما يتضح أيضاً أن سعر الصرف معتبر شرط في تقدير الواجبات المالية، وكذلك معتبر شرعاً في سائر المعاملات، فعن ابن عمر رضي الله عنه فيما أخرجه أبو داود:

«... فقلت يا رسول الله رويدك أسألك، أني أبيع الإبل بالبيع فأبيع بالدنانير وأخذ الدراهم، وأبيع بالدراهم وأخذ الدنانير، أخذ هذه من هذه، وأعطي هذه من هذه، فقال رسول الله ﷺ: «لا بأس أن تأخذها بسعر يومها ما لم تفترقا وبينكما شيء»^(١).

(١) سنن أبي داود: (٣/ ٢٥٠) حديث رقم (٣٣٥٤). وانظر منه باب الدية ففيه تأكيد ذلك.

الخاتمة:

نخلص مما تقدم على صفحات هذا البحث إلى:

١- إن النظام النقدي على عهد التشريع كان نظاماً مزدوجاً أي نظام المعدنين (B I-METALLISM) الفضة والذهب، وإن المسكوكات (COINS) قد شاع استعمالها من المعدنين كليهما، ومع ذلك فإن التعامل بهما لم يكن إلا وزناً، وعلى عرف مكة التجاري، وذلك لتعدد مناشئ هذه المسكوكات وعدم غطيتها. وكان الدرهم عند المكيين وحدة للوزن المجرد تعدل ستة دوانق، أما شخوص الدراهم المتداولة من بغلية (السود الوافية) وطبرية (العتق) فلم تكن تتطابق مع درهم مكة العرفي للوزن المجرد، والذي أصبح فيما بعد أساساً لتحديد وزن الدرهم الشرعي في النقود (درهم السكة)، وفي الوزن المجرد (درهم الكيل) من الورق ومن غيره.

أما الدنانير (الناقليل) فهي هي في الجاهلية والإسلام، وهي علم على وحدة النقد الذهبية مثلما هي علم على وحدة الوزن المجرد من الذهب التبر (غير المسكوك) (BULLION)، ومن غيره من العروض.

٢- إن سعر صرف المقادير الشرعية من المعدنين الذين يكونان أساس النظام النقدي، هو عشرة دراهم فضية لكل دينار ذهبي. ويبدو أن سعر الصرف هذا كان مستقراً إلى حد كبير طيلة فترة التشريع إلى الحد الذي أغرى بعض الفقهاء بوصفه بأنه: «سنة ماضية»، وقد اعتمده جمهورهم في تحليلاتهم وتقاريراتهم كما اتضح ذلك في تقدير نصب الزكاة والديات. لكن سعر الصرف لم يدم على هذه الحال كما سنلاحظ في مناسبة أخرى.

٣- إن المسكوكات الذهبية والفضية المتداولة في ديار الإسلام على عهد النبوة كانت أجنبية في مناشئها وفي أشكالها، فكانت الدراهم الساسانية وعليها نقش الفرس والطبرية (طبرية الشام) وعليها نقش الروم، هي غالب ما يتعامل به الناس، ولا يشذ عن ذلك إلا

الدراهم اليمانية التي كانت متواضعة في قيمتها (سدس) الدرهم الشرعي، ومتواضعة في نسبتها من عرض النقد الكلي.

٤- أنه لم تكن لدولة الإسلام وسيلة للحصول على العرض النقدي اللازم سوى علاقاتها بالدول الأخرى زيادة على ما ورثته دار الإسلام عن العلاقات المكية التجارية في عهد سابق لظهوره.

٥- أن النبي ﷺ قد أقر المسكوكات المعدنية في التداول بأشكالها المختلفة، ولم تجر محاولة لإصلاح نقدي شامل إلا في عهد عبد الملك بن مروان، وكان سبب ذلك الصراع العقائدي والسياسي والحضاري بين الدولة الإسلامية وبين الدولة البيزنطية، ذلك الصراع الذي أذكت أواره واقعة القراطيس، وعندها بدأت (الأسلمة) الشاملة للمسكوكات المعدنية شكلاً (نقشاً) بشارات التوحيد والإخلاص ووزناً على درهم مكة العرفي.

٦- إن ظهور الإسلام في بيئة ساد التعامل فيها بالذهب والفضة وما ورد من أحكام في القرآن الكريم والسنة الشريفة تشير إلى هذين المعدنين، وما عرّف بهما من فرائض أغرى أكثر الكتاب من الفقهاء والمؤرخين بتسمية معدني الذهب والفضة بـ(النقود الخلقية)، وإن لم تسك فقد اعتبروهما نقداً بحكم الخلقة. وإن هذا القول سوف يكون فيما بعد سبباً لتلك البعض وترددهم في تقدير الأشكال المستجدة من النقود، والتي عرف صدر فقهاء هذه الأمة منها نقوداً معدنية من غير الذهب والفضة هي (الفلوس).

٧- إن الأحكام الثابتة والتي كان موضوعها النقد أي أحكام الاكتناز والربا والصرف والزكاة تؤمن الشروط الضرورية لنظام نقدي كفوء في أداء وظائفه المختلفة، إذ تمنع إخراج النقود من محيط التداول بالاكتناز كما تمنع حيازة النقود لابتزاز المجتمع وتمنع تراكمها خارج دورة النشاط الاقتصادي بالربا، بل أن تلك الأحكام سوف تحرر الموارد النقدية وتوجهها نحو الاستثمار والتجسد في أصول حقيقية (تراكم رأسمالي) من خلال فريضة الزكاة. في حين تعمل أحكام الصرف على منع المضاربات، وتحقيق الاستقرار في

وتعضد هذه الأحكام أحكام أخرى تنهي عن الاستخدامات المختلفة الأخرى للذهب والفضة ولم تجز منها إلا الزينة المشروعة، وهي بذلك تحرر الموجودات الذهبية والفضية وترجها في الدورة النقدية.

وهكذا تتوفر للنظام النقدي آليات وأحكام تمنع التسرب أو التخلف فيه، وتستبعد الاضطرابات النقدية الضارة التي تعصف بالأداء الاقتصادي.

وإذا كنا قد وقفنا بفضل الله تعالى على نقود عصر التشريع من حيث التعريف بأشكالها ومقاديرها وأحكامها المحددة، لطبيعتها الضابطة لوظائفها، وآثار ذلك في الحياة الاقتصادية، فإن تطور النظام النقدي وخروجه من مرحلة النقد (الخلقي) الذي كان موضوعاً للتشريع إلى مرحلة النقد (الاصطلاحي) فيما بعد، قد أفرز كثيراً من المشكلات العلمية والعملية التي تستدعي مزيداً من الدراسة، وهو ما قصرت عنه أطراف هذا البحث، وما نأمل أن نوفق في عرضه إن شاء الله تعالى.

النقود الإسلامية في عصور الاجتهاد

ملخص:

إن تطور الحياة الاقتصادية ومحدودية عرض الذهب والفضة قد ألجأ المجتمعات الإسلامية إلى التخلي عن الذهب والفضة: النقود التي اعتبرت نقوداً خلقية، وإلى استخدام الفلوس المتخذة من المعادن المتاحة كالتحاس، وقد وصفت هذه النقود بأنها نقود اصطلاحية، ثم أعقب ذلك ظهور شكل حادث منها هو النقود الورقية المعاصرة، ولم يزل استخدامها طاغياً على المعاملات في العالم الإسلامي.

وهذا البحث تحقيق فقهي في التكيف الذي اعتمده الفقهاء لهذه الأشكال المستجدة للنقود، وما ارتبط بها من أحكام كأحكام الصرف والسلم والاكتناز والربا وما ينتج عن ذلك من آثار في الحياة الاقتصادية زيادة على الأحكام ذات الصلة بالنظام المالي والجنائي.

مقدمة:

هذا بحث في النقود الإسلامية في العصور التي اعقبت عصر النبوة، وإذا تغير شكلها من نقود خلقية: ذهب وفضة، موضوع التشريع إلى نقود اصطلاحية عرفية أو رسمية قانونية، فقد أدى ذلك إلى اختلاف وجهات النظر إليها وإلى ما يجري فيها من أحكام، وينشأ عن ذلك من آثار. وبهذا المعنى ينبغي أن يقرأ هذا البحث فموضوعه الأساس هو المذهب الاقتصادي في الإسلام، وما يمليه هذا المذهب من قواعد وأحكام، وقد سعى زيادة على ذلك إلى تحليل واستشراف آثار تلك القواعد والأحكام في الحياة الاقتصادية في جانبيها النقدي والحقيقي.

والبحث هذا يجيء تالياً لبحث سبقه أسميته «النقود الإسلامية في عصر التشريع»، وفيه تحقيق تاريخي عن نقود عصر النبوة التي عرفت بها المقادير الشرعية «انصبه الزكاة والقطع

والديات وأروش الجنایات»، وكانت موضوعاً للأحكام التوقيفية بصدد الاكتناز والزكاة والربا والصرف والسلم.

هدف البحث:

ويهدف هذا البحث بالدرجة الأولى إلى التحقيق في مدى جريان الأحكام المتقدمة في النقود الاصطلاحية، التي عايشت النقد الخلقي وتلك التي خلفته في محيط التداول، وما ينشأ عن ذلك من آثار قائمة أو احتمالية في الحياة الاقتصادية، كما يعرض إلى ترجمة المقادير الشرعية أو إعادة تعريفها بوحدات النقد المعاصرة أو النظر في بدائل ذلك.

فرضية البحث:

إن النقود الورقية المعاصرة ومن قبلها النقود الاصطلاحية المعدنية موضوع، للأحكام الشرعية المختلفة الواردة على النقد الخلقي لاتحادها في الوظيفة النقدية (التمنية).

نطاق البحث:

تمثلت نقود عصور ما بعد التشريع في شكلين هما الفلوس وهي النقود المعدنية المتخذة من غير الذهب والفضة، والنقود الورقية المتداولة في أيامنا هذه (Banknotes) وسنرجى الحديث عن النقود المصرفية إلى مناسبة أخرى إن شاء الله تعالى.

منهجية البحث:

والبحث يعرض ويناقش آراء الفقهاء بصدد الفلوس وأحكامها، ليخلص من ذلك إلى التكييف الشرعي للنقود الورقية الذي هو غاية البحث، وكل ذلك عن طريق المقابلة والتزجيج الذي يستند إلى الأدلة والمقاصد الشرعية، قدر ما يسر الله تعالى ذلك، وما كتب في هذا البحث هو رأي وليس فتياً، لكنه رأي اجتهدنا فيه، استجلاء الحكم الشرعي

في واحدة من المسائل التي تهم الجميع وعلى صعد مختلفة، لذا فالأمانة الشرعية تقتضي من أهل الاختصاص النصح وبيان الرأي، سيما ما خالف منه طروحات هذا البحث، والله تعالى لكل ذي فضل مجاز.

بين يدي هذا البحث:

تبين من بحثنا السابق في نقود عصر التشريع أن النقود المتداولة آنذاك في ديار الإسلام كانت هي الدراهم الفضية والدنانير الذهبية الواردة من الممالك المجاورة، وأن المعتمد في التعامل بها الوزن على عرف أهل مكة، لقوله صلى الله عليه وسلم: (الميزان ميزان أهل مكة)^(١)، وقد كان الدرهم من وحدات الوزن المجرد المعلومة التي يتعامل بها أهل مكة، والتي لم تكن تتطابق مع الأوزان الفعلية لشخص دراهم النقد المختلفة المتداولة آنذاك.

أما الدينار (المثقال) فهو لم يتغير في جاهلية ولا في إسلام، وهو علم على وحدة الوزن المجرد مثلما هو علم دنانير ذلك العصر الرومية المنشأ. ومن البحث التاريخي والتحقيق الآثاري تبين أن وزن الدينار الشرعي يعادل (٤,٢٥) غراماً، من الذهب، أو ربما (٤,٤٥) غراماً، وأن وزن الدرهم يعادل (٢,٩٧٥) غراماً من الفضة وربما (٣,١١٥) غراماً. ورجحنا اعتماد التقدير الأول في باب تحديد نصاب الزكاة أخذاً بالأحوط، ورجحنا اعتماد التقدير الثاني في باب السرقة التماساً للدريئة. وقد لاحظنا أن الزكاة قد وجبت بشروطها في كلا التقدين، وأن نصابها كما صحت الأحاديث هو (٢٠٠) درهماً من الفضة وتعادل (٥٩٥) غراماً. وفي الذهب (٢٠) ديناراً وتعادل (٨٥) غراماً.

ويحرم الاكتناز في ذينيك النقيدين، لورود الوعيد الزاجر عنه في القرآن الكريم:

(١) أبو عبيد القاسم بن سلام «الأموال»، تحقيق وتعليق محمد خليل هراس، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٩٨٦م): (ص ٥١٨).

﴿والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم﴾
[سورة التوبة: ٣٤].

كما يحرم ربا النسيئة في النقد مثلما يحرم في غيره، فموجب القرض رد المثل قال تعالى:
﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين. فإن لم تفعلوا فأذنوا
بحرب من الله ورسوله وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون﴾ [سورة
البقرة: ٢٧٨-٢٧٩].

وبإباح الصرف لكن يشترط لصحته الحلول والتقابض مطلقاً، فلا خيار ولا أجل،
ويشترط زيادة على ذلك وجوب التماثل في صرف الجنس بجنسه، لقول النبي صلى الله
عليه وسلم: (لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل، ولا تشفوا بعضها على بعض، ولا
تبيعوا الورق بالورق إلا مثلاً بمثل، ولا تشفوا بعضها على بعض، ولا تبيعوا منها غائباً
بناجز)^(١).

ولما رواه عبادة بن الصامت: «إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن بيع
الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح إلا
سواء بسواء. عيناً بعين فمن زاد أو ازداد فقد أربى»، وفي رواية: «فإذا اختلفت هذه
الأصناف، فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد»^(٢). والأحاديث في هذا الباب كثيرة وقد
رجح غالب الفقهاء: أن النهي عن الفضل هو لعللة الثمنية في حين اختار الأحناف التعليل
بالوزن، وهذا فيما يخص النقيدين من الربويات الستة المشار إليها.

(١) أخرجه الإمام البخاري. انظر ابن المبارك «التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح»، (دار الفكر، بيروت):
كتاب البيوع (١/١٣٣).

(٢) أخرجه الإمام مسلم. انظر أحمد بن عمر القرطبي «تلخيص صحيح مسلم» الطبعة الأولى، دار السلام،
(١٩٨٨م): (٢/٧٥٧).

وفي السلم لاحظنا مشروعية إسلام النقود في العروض بشروطه، لقول النبي صلى الله عليه وسلم: (من سلف في ثمر، فليسلف في كيل معلوم، ووزن معلوم، إلى أجل معلوم)^(١). ولا يجوز إسلام العروض في النقود على الأرجح، لأنها ثمن والتمن لا يسلم فيه^(٢).

هذه هي أبرز الأحكام الضابطة للتعامل بالنقود الخلقية، وهي أحكام توقيفية كما نعلم، والمشكلة تثور عن ظهور أشكال أخرى حادثة للنقود.

فهل تجري الأحكام المتقدمة في هذه الأشكال الحادثة؟ وما آثار ذلك؟ وكيف نؤشر الواجبات الشرعية فيها؟

هذا ما نطمح أن تحجب عنه الصفحات التالية:

أولاً- الفلوس:

هي النقود المعدنية المصنوعة من الذهب والفضة، فقد استدعت صفائر المعاملات استخدام وحدات نقدية ذات قيم صغيرة، فكانت هذه الوحدات هي الفلوس، وقد صنعت من المعادن المتاحة كالحديد أو النحاس وغيرهما. وغالباً ما تعايشت هذه الوحدات النقدية الاصطلاحية مع النقود الأصلية، ومثلت أجزاء يسيرة من قيمتها.

إن هذه المعادن التي ظهرت بوظيفة جديدة، وبأشكال جديدة (مسكوكات) قد تحولت من جنس العرضية (السلمية) إلى جنس الثمنية (النقدية)، لكنها ثمنية اصطلاحية^(٣)، كما يسميها الفقهاء اكتسبتها حين ارتضاها المجتمع وسيطاً للمبادلة فهي حين تروج تكون أثماً

(١) أخرجه الإمام مسلم، انظر المصدر نفسه: (ص ٧٦٥).

(٢) ابن الممام الحنفي «فتح القدير»، ومعه شرح العناية للبابري وحاشية سعدي أفندي، وتكملة قاضي زاده، الطبعة الأولى، شركة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، (١٩٧٠م): (٧/٧٢).

(٣) ابن الممام: (١٥٦/٧-١٥٧).

(نقوداً)، وحين تكسّد تعود إلى أصلها السلعي.

رأي الفقهاء في الفلوس:

والفقهاء مختلفون في نظرهم إلى الفلوس، فمنهم من رأى أن النقود الاصطلاحية هذه كالنقود الأصلية، وإن الأحكام التي تجرى في الأخيرة تجرى في الأولى لتعدى علة الثمنية إليها عند من علل بها كالإمام مالك خاصة فيما يتعلق بالصرف، ومنهم من لم يقل بذلك للزوم الثمنية عنده للنقدين كالإمام الشافعي، في حين علل الأحناف بسواها كما تقدم، وقد لخص شيخ الإسلام ابن تيمية مذاهب الفقهاء في هذا الباب بقوله: "هذه مسألة فيها نزاع مشهور بين العلماء، وهو صرف الفلوس النافقة بالدرهم هل يشترط الحلول أم يجوز فيها النساء؟ على قولين مشهورين هما قولان في مذهب أبي حنيفة: أنه لا يجوز. وقال مالك وليس بالحرام البين"^(١). ولكن ما جاء في (المدونة) يجزم بهذا التقرير، ففيها: "قلت أرأيت إن اشتريت فلوساً بدرهم (فضة) فافترقنا قبل أن يقبض كل واحد منا؟ (قال) لا يصلح هذا في قول مالك وهذا فاسد، قال لي مالك في الفلوس: لا خير فيها نظرة بالذهب ولا بالورق ولو أن الناس أجازوا بينهم الجلود^(٢) حتى يكون لها سكة وعين، لكرهتها أن تباع بالذهب والورق نظرة"^(٣).

وإذا فالصرف الذي هو بيع عوضه من جنس الأثمان لا يصح بحسب رأي هذا الفريق إلا بالتقايض حالاً، سواء حين تصرف الفلوس بالذهب والفضة أو حين تصرف بنوع آخر

(١) "مجموع فتاوى شيخ الإسلام" أحمد بن تيمية، جمع وترتيب عبدالرحمن بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي، مكتبة ابن تيمية: (٤٦٨ / ٢٩).

(٢) تجدر الإشارة إلى أن سيدنا عمر رضي الله عنه عزم أن يتخذ الدرهم من جلود الإبل، لكنه حذر من فئتها فعُدل عن ذلك. أنظر أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري ((فتوح البلدان))، تحقيق وتعليق عبدالله وعمر أنيس الطباع، دار العلم للجامعيين، بيروت، (١٩٥٧م): (ص ٦٥٩).

(٣) الإمام مالك بن أنس ((المدونة الكبرى))، برواية سحنون عن ابن القاسم، بيروت، دار صادر، بدون تاريخ: (٣٩٦-٣٩٥/٨/٣).

من الفلوس. أما حين تصرف بفلوس من جنسها فلا بد فيها من الحلول والتماثل معاً، جاء في المدونة وفي الموضع ذاته: "...أرأيت إن اشتريت خاتم فضة أو خاتم ذهب أو تبر ذهب بفلوس فافترقنا قبل أن نتقايض أيجوز هذا في قول مالك؟ (قال) لا يجوز هذا في قول مالك لأن مالكا قال لا يجوز فلس بفلسين، ولا تجوز الفلوس بالذهب والفضة نظراً^(١). وفي الفتاوى: من ترجيحه "إذا صارت الفلوس أثماً صار فيها المعنى، فلا يباع ثمن بثمان إلى أجل"^(٢). والأحناف الذين عللوا النهي بالوزن في رأيهم على هذا جاء في "التحفة": "وإن كان الغش (في الفضة) هو الغالب: فحكمها حكم النحاس الخالص: لا يباع بالنحاس إلا مثلاً بمثل يداً بيد"^(٣)، وفيها أيضاً عن الفلوس: "وعند محمد لا يجوز متفاضلة، لأنها ثمن فيكون كبيع درهم بدرهمين".

ولهذا التقرير آثاره الأخرى على المعاملات وكما يأتي:

السلم:

الذي هو بيع يعجل فيه الثمن ويؤجل فيه المبيع، لا يصح فيه بمقتضى التقرير المتقدم، أن تجعل الفلوس مبيعاً مؤجلاً مقابل ثمن من جنس الأثمان، لأنها ما عادت من العروض، وإنما هي ثمن الثمن يسلم به ولا يسلم فيه، جاء في «بلغة السالك»: «... واعلم أن الفلوس الجدد هنا كالعين (الذهب)، فلا يجوز سلم بعضها في بعض...»^(٤)، اذ مطلق: «السلم بما يقوم به السعر رباً»، وبحسب ماتقدم تكون الفلوس بذاتها رأس مال في الشركات.

(١) الإمام مالك: (٣ / ٨ / ٣٩٦).

(٢) ابن تيمية «مجموع الفتاوى»: (٢٩ / ٤٧٢).

(٣) علاء الدين السمرقندي «تحفة الفقهاء»، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٩٨٤م): (٣ / ٣٢ و ٣٦).

(٤) الشيخ أحمد الصاوي المالكي «بلغة السالك لأقرب المسالك لمذهب الإمام مالك». على الشرح الصغير للدردير، دار المعرفة، بيروت، (١٩٧٨م): (٣ / ٩٥).

وقياس القول المتقدم بتعددية علة الثمنية يقضي بإيجاب الزكاة في الفلوس، إذا بلغت قيمتها أدنى النصابين لنقديتها، وهو ما لم يقل به الإمام مالك فيما نقل عنه في باب زكاة الفلوس: «أرأيت لو كانت عند رجل فلوس في قيمتها مائتا درهم فحال عليها الحول، ما قول مالك في ذلك؟ (قال الناقل) لا زكاة عليه فيها... إلا أن يكون ممن يدير فيحمل حمل العروض»^(١). وقد ردد شراح المذهب هذا القول^(٢)، وهو ما لم أستنهض له حجة بل وأراه مخالفاً لأصول مالك فيما تقدم عنه، وربما كان ذلك، لأن الفلوس يومئذ كانت عملة مساعدة فحسب، ولأنها دون الذهب والفضة في المعاملة، لإخراج الفلوس زكاة عما يجب في النقدين، لا يجزئ، كما صرح بذلك ابن تيمية الذي يفهم من كلامه: إن إخراج الفلوس زكاة عن الفلوس ليس بمحل إشكال^(٣).

الرأي الآخر:

أما الفريق الآخر من الفقهاء فقد اعتبروا الفلوس عروضاً، ولم يعدوا إليها علة الثمنية، لأنها في تقديرهم علة قاصرة على الذهب والفضة جاء في «المجموع»: «فأما الذهب والفضة فالعلة عند الشافعي فيهما كونهما جنس الأثمان غالباً، وهذه عنده علة قاصرة عليهما إذ لا توجد في غيرها»^(٤). وجاء في «شرح المنهاج»: «إنما يحرم الربا في نقد أي

(١) الإمام مالك «المدونة»: (١/ ٢/ ٢٩٢).

(٢) انظر الخطاب «مواهب الجليل لشرح مختصر خليل»، وبهامشه التاج، والإكليل للمواق، مكتبة النجاح، ليبيا، بدون تاريخ نشر: (٢/ ٢٩٢).

(٣) ابن تيمية «الفتاوى الكبرى»، ومعه «الاختيارات العلمية» للدمشقي، دار المعرفة، بيروت: (٤/ ٤٥٦).

(٤) أبو زكريا يحيى بن شرف النووي «المجموع»، ومعه «فتح العزيز» و«التخليص الجبير»، المكتبة السلفية، المدينة المنورة: (٩/ ٣٩٣). أبو بكر بن أحمد الشاشي القفال «حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء»، تحقيق وتعليق د. ياسين درادكة، الطبعة الأولى، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان، (١٩٨٨م): (٤/ ١٤٧). وانظر أيضاً بجبرمي على الخطيب: (٣/ ١٨).

ذهب وفضة... بخلاف العروض كفلوس وإن راجت»^(١).

ويوافق الشافعية فيما ذهبوا اليه من قصر أحكام الربا على النقيدين (ابن حزم) الذي قال في «المحلى»: «ومن قال لا ربا إلا في الأصناف المذكورة طاووس، وقتادة، وعثمان البتي وأبو سليمان، وجميع أصحابنا»^(٢).

أما الأحناف الذين عللوا النهي بالقدر (الوزن) فلهم تفصيل في ذلك سيأتي في بيانه، إلا أن ابن القيم يرى أرجحية التعليل بالثمنية قال: «وهذا هو قول الشافعي ومالك وأحمد في الرواية الأخرى، وهذا هو الصحيح بل الصواب...، فالتعليل بالوزن ليس فيه مناسبة فهو طرد محض بخلاف التعليل بالثمنية»^(٣). والتعليل بالثمنية هو اختيار هذا البحث.

ومن آثار وجهة النظر هذه التي اعتمدها هذا الفريق ما يلي:

الصرف:

لا يشترط الحلول أو التقابض عند بيع الفلوس بالذهب والفضة، أو عند بيعها بعضها ببعض، فإذا راجت الفلوس لم يحرم الربا فيها (يقصد ربا الصرف) هذا هو الصحيح المنصوص، وبه قطع المصنف والجمهور^(٤). ولم تطرد نسبة هذا التقرير إلى الجمهور، وإنما كان ذلك منه تعليية على أصل المذهب وهو: «جواز بيع كل ما ليس مطعوما ولا ذهب ولا فضة بعضه ببعض متفاضلاً ومؤجلاً...»^(٥).

(١) الشيخ زكريا الأنصاري «حاشية الجمل على شرح المنهاج»، دار الفكر: (٤٥ / ٣).

(٢) أبو محمد علي بن حزم «المحلى»، المكتب التجاري، بيروت: (٤٦٨ / ٨)، مسألة (١٤٧٩).

(٣) أبو عبدالله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية «إعلام الموقعين عن رب العالمين»، مراجعة وتعليق طه

عبدالرؤوف سعد، دار الجليل، بيروت، (١٩٧٣م): (١٥٦ / ٢).

(٤) النووي «المجموع»: (٣٩٩ / ٩).

(٥) النووي «المجموع»: (٤٠٣ / ٩).

وينص هذا الرأي رواية عن أحمد نقلها أبو منصور واختارها ابن عقيل من أصحابه على خلاف المنصوص: «ولا يشترط الحلول والتقابض في صرف الفلوس النافقة بأحد النقيدين»^(١). وهو رأي الأحناف في مقابلة الفلوس بالنقيدين، فيكفي قبض أحد البديلين، ولا يشترط قبضهما، لأنه ليس بصرف^(٢). لكن محمداً اشترط التماثل عند مقابلة الفلوس بالفلوس فلا تجوز متفاضلة، لأنها ثمن، فيكون كبيع الدرهم بالدرهمين كما تقدم ذكره.

السلم:

بحسب هذا الرأي يجوز أن يسلم في الفلوس فتجعل مبيعاً مؤجلاً، مقابل ثمن من ذهب أو فضة باعتبارها عروضاً، بل وأجاز بعضهم إسلام الفلوس بالفلوس جاء في «المحلى»: «والشافعي يميز تسليم الفلوس في الفلوس».. والذي وقفت عليه في «الأم»: «...ولا بأس بالسلف بالفلوس إلى أجل، لأن ذلك ليس مما فيه ربا»^(٣) وعلى ما تقدم لا تعتبر الفلوس رأس مال في الشركات إلا أن تقوم.

الزكاة:

ومالم تعد الفلوس للتجارة فلا تجب الزكاة فيها، ولو بلغت قيمتها قيمة نصاب النقيدين، لأنها من العروض، وإنما الزكاة في النقود. وما نقل عن الإمام مالك في هذا الصدد يوافق رأي هذا الفريق، ويعارض أصل مذهبه في الصرف. وقد أكد ذلك مقلدو مذهبه يقول الشيخ عlish: «إن الفلوس النحاس المختومة بحتم السلطان المتعامل بها لا زكاة في عينها،

(١) ابن تيمية «الفتاوى الكبرى»، اختيارات الدمشقي: (٤ / ٤٧٤).

(٢) السمرقندي: (٣٦ / ٣).

(٣) ابن حزم: (٩ / ١١)، مسألة رقم (١٦١٨)، وانظر من بعده محمد بن أدريس الشافعي «الأم»، الطبعة الأولى، دار الفكر، (١٩٨٠م): (٣٣ / ٣).

لخروجها عن ذلك...»، وأسند إلى المدونة^(١).

تقدير:

الحق أن اعتماد رأي القائلين بعرضية الفلوس في وقت انفردت به بالتداول يعطل الأحكام الشرعية التوقيفية، التي يكون موضوعها النقد بحجة عدم النص أو عدم تعديدية علة الثمنية، فأنت ترى استباحة الاكتناز ومنع الزكاة في الفلوس مع هذا الرأي، كما ترى فيه أيضاً تسليعاً للنقود (الفلوس) من خلال إباحة السلم فيها، وأخطر من كل ما تقدم إباحة الربا، فإجازة بيع الفلوس بفلسين، أسقطت شرط التماثل، وإجازة السلم فيها، أسقطت التقابض والحلول، وهكذا فتح الباب واسعاً أمام ربا النسيئة، فيكفي أن تعاد تسميته «بعقد سلم» (شراء مؤجلة بمعجلة مع التفاضل)؛ للخروج من دائرة الربوية وفي هذا القول إجهاز على ما تبقى من أحكام الربا.

والحق أيضاً أن الأئمة الأعلام رحمهم الله لم يقصدوا شيئاً من هذا بكل تأكيد، وإنما ساعد على عدم انكشاف خطر الرأي الذي اعتمدوه وجود النقود الأصلية (الخلقية) في محيط التداول وهيمنتها عليه، حيث كانت تعرف وتؤدي بها الفرائض والمعاوضات، ولم تكن الفلوس يومئذ سوى نقد مساعد في محيط التداول يستخدم في محقرات التعامل وصغائره. أما أن تنفرد الفلوس في التداول، ثم يعتمد فيها رأي القائلين بعرضيتها، فهذا أمر خطير وغريب، خطير لما تقدم ذكره، وغريب لمن يقول به بعد انكشافه بحجة التقليد الفقهي، فما أطردت شروط ذلك بعدما استجد من واقع وتبدل من حال.

(١) د. محمود الخالدي «زكاة النقود الورقية المعاصرة»، الطبعة الأولى، مكتبة الرسالة، عمان، (١٩٨٥م): (ص ٨٨-٨٩). نقلاً عن الشيخ علبش في كتابه «فتح العلي المالك على مذهب مالك».

ثانياً- النقود الورقية:

منذ أن هجرت المجتمعات البشرية نظام المقايضة استمرت النقود في تطورها عبر مراحل مختلفة، فمن نقود سلعية (COMMODITY MONEY) إلى شكل سلعي أخص هو النقود المعدنية (METALIC MONEY) فبعد أن كان شيكل الحنطة أو رأس الماشية يمثل وحدة النقد، والمعادل العام للتبادل صارت المعادن النفيسة^(١) (الفضة والذهب) تَظْلَع بذلك، لمحدودية عرضها وقابليتها للخبز والتجزئة قياساً بالسلع الأخرى^(٢). وكل ذلك مكنها من أداء وظائفها بشكل أفضل، والنقود المعدنية هي الأخرى مرت بأطوار، فمن تبر أو ورق يستعمل متبادلوه عن وزنه ونقائه إلى مسكوكات معلومة الوزن والعيار (درجة النقاء) تحمل شارة الجهة التي أصدرتها. وقد لوحظ أن المعادن النفيسة قد تتعايش معاً في محيط تداول ما فيسمى النظام عندئذ نظام المعدنين الذي شاع منذ وقت مبكر وإلى عهد قريب، لكن التعامل بالفضة بدأ بالإنحسار أو هكذا أريد به^(٣)؛ ليتفرد الذهب بسلطان النقدية، وفي هذه المرحلة كانت النقود الورقية في طور التخلق. فقد كان الناس يودعون مدخراتهم الذهبية لدى الصاغة والصارفة في المدن المأهولة، حيث تتوفر الحماية الكافية

^(١) لعل أول إشارة مكتوبة في التاريخ عن استخدام المعادن الثمينة، كنقود وردت في شريعة حمورابي الشهيرة.

(١) W. R. Newlyn, «The Theory of Money» 2nd. ed, UK, Oxford University Press, (1971): (P. 5).

(٢) يعرض (غاي كار) مساعي المربين لتقويض نقدية الفضة بعد أن أحكموا سيطرتهم على تجارة الذهب، وقد أفلحوا في ذلك من خلال استصدار قانون إصلاح العملة المعدنية، وعوجبه جردت الفضة من قيمتها النقدية الإبرانية في الولايات المتحدة. كان ذلك عام (١٨٧٣م). وتجدد الإشارة إلى أن إنكلترا قد كانت مسابقة إلى هذا من خلال الأيدي الخفية التي كانت وراء سياسة بنك لندن، فمنذ منتصف القرن الثامن عشر انجز التحول إلى الذهب كأساس للنظام النقدي بدلاً من الفضة. انظر في تفصيل ما تقدم: وليام غاي كار «أحجار على رقعة الشطرنج»، ترجمة سعيد جزائري، ومراجعة م. بدوي، الطبعة الرابعة، دار النفائس، بيروت، (١٩٨١م): (ص ١٣٩) وما بعدها.

وكانوا يدفعون مقابل ذلك عمولة للصارفة، وكان هؤلاء يحرمون ايصالات الابداع الاسمية للمودعين، لكن سرعان ما تعمقت الصلة بين الصارفة والتجار، فصار المتبادلون لا يحضرون إلى الصيرفي للتأكد من إقراره بالوديعة، وإنما يكفي أن يحول سند الإقرار (الوصل) إلى التاجر الجديد، ليصبح هو المالك للوديعة (الذهب)، وهكذا تحول هذا السند الاسمي إلى سند لحامله.

وبالتجربة أدرك الصارفة أن إصدار سندات الاستيداع (الوصلات) بفئات صغيرة ومتساوية يعطي للتجار مرونة أكبر، للتصرف بودائعهم أو بأجزاء منها^(١). كما أدركوا فائدتهم من فروق التعامل بسبائك الذهب ومسكوكاته والمتاجرة بذلك، فبدأوا يستقطبون الودائع الذهبية عن طريق دفع الفوائد للمودعين بعد أن كانوا يتقاضون عمولة على خدماتهم.

وبالتجربة أيضاً لاحظ الصارفة أن الودائع التي بذمتهم لا تسحب مرة واحدة، إذ كانت تدور لديهم ودائع متراكمة باستمرار، فاستغلوا هذه الموافقة من السلوك الاجتماعي لإصدار سندات أكثر من موجوداتهم الفعلية. لكن هذه المبادرات لم تعمم إلا في سنة (١٦٥٦م) حيث أصدر بنك استكهولم بالسويد سندات بفئات منتظمة تمثل ديناً عليه، وتعهد بأداء قيمتها ذهباً عند الطلب^(٢). إن المكاسب التي جناها الصارفة والآثار الاقتصادية لنشاطهم الائتماني أغرت الحكومات باحتكار حق إصدار العملة لمصارفها المركزية، وكانت هذه هي بداية النقود الورقية التي كانت في طورها الأول تنوب عن الذهب وتقبل التحويل إليه فهي إذاً نقود نائبة قابلة للتحويل^(٣) (REPRESENTATIVE).

(١) د. عبد المنعم اليه «النقود والمصارف»، الطبعة الثانية، دار الكتب، بيروت، (١٩٧٠م): (ص ١٩ - ٢٠). د. عبد المنعم راضي «اقتصاديات النقود والبنوك»، مؤسسة دار التعاون: (ص ٧٣).

(٢) د. حازم البيلوي «دروس في النظرية النقدية»، المكتب المصري، الإسكندرية، (١٩٦٦م): (ص ٧٣ - ٧٤).

(٣) Newlyn, Op. Cit: (P. 7- 8).

AND CONVERTABLE)؛ ولأنها كذلك فقد استمرت تسمية النظام النقدي آئذ بنظام الذهب (COLD STANDARD SYSTEM) وظل هذا النظام سارياً حتى الحرب العالمية الاولى (١٩١٤م)، وما رافق أحداثها من زيادة في إصدار النقود الورقية بعد أن فرضت الحكومات سيطرتها على الذهب، وكرسته لالتزاماتها الخارجية والزمّت رعاياها بنقودها الورقية غير القابلة للتحويل (INCONVERTABLE- PAPER MONEY) إلزاماً قانونياً (FAIT SYSTEM)، وهكذا خرجت معظم دول العالم عن نظام الذهب منذ العام الأول لنشوب الحرب باستثناء الولايات المتحدة التي استطاعت بحكم موقعها وإمكاناتها أن تؤجل ذلك حتى عام (١٩٣٣م).

إن خروج الدول عن نظام الذهب أدى إلى اضطراب بالغ في أسعار الصرف بين العملات المختلفة بسبب غياب المعادل المشترك الذي كان يمثل الذهب، كما أدى إفراط الحكومات في الإصدار النقدي إلى تضخم شديد عصّف باقتصادات الدول الخاربة، لذا سرعان ما تعالت الأصوات بالعودة إلى نظام الذهب، وجاءت توصيات مؤتمر بروكسل (١٩٢٠م) وجنيف (١٩٢٢م) تؤكد ذلك. وبالفعل أعادت ألمانيا ربط عملتها بالذهب سنة (١٩٢٤م) وإنكلترا سنة (١٩٢٥م)، لكنها اعتمدت قيماً كمياً على طلبات التحويل من خلال ما يعرف بنظام السبكة بغية الاقتصاد في استخدام الذهب محلياً^(١).

لكن العودة إلى قاعدة الذهب لم تدم طويلاً فقد أدت أزمة النظام الكبرى (١٩٢٩م) إلى تخطيط كبير في السياسات الاقتصادية، وتعارض المصالح الدولية، واسفر عن ذلك خروج إنكلترا عن نظام الذهب عام (١٩٣٢م) وتزعّمها لكتلة الاسترليني، كما استقلت الولايات المتحدة بدعوتها إلى كتلة الدولار، ولم يستطع مؤتمر لندن (١٩٣٣م) أن يخرج العالم من هذا الاضطراب النقدي، إذ كانت الحرب وعواقبها قد أساءت توزيع رصيد

(١) د. عبدالقادر الجبوري ((التاريخ الاقتصادي))، منشورات جامعة الموصل، (١٩٧٩م): (ص ٢٢١ - ٢٢٣).

العالم الذهبي، كما أنها أذكت روح القومية الاقتصادية الرافضة للحرية التجارية عامة، وحرية حركة الذهب خاصة^(١). ومع ذلك فقد تكررت المحاولة للخروج من هذا الواقع فدعي إلى مؤتمر في (BRETTON WOODS) بالولايات المتحدة الأمريكية عام (١٩٤٤م)، وكان من نتائجه انشاء صندوق النقد الدولي الذي اهتم بقضايا السيولة الدولية، وتحقيق الاستقرار في أسعار الصرف^(٢).

وبموجب اتفاقية الصندوق تعهدت الدول الأعضاء بإعادة تعريف عملاتها بالذهب (أو بالدولار المعروف أساساً بالذهب)، دون الالتزام بتحويلها اليه عدا الدولار الأمريكي، إذ تعهدت حكومة الولايات المتحدة بصرفه بالذهب عند الطلب، وكان يمثل محتوى ذهبياً يعبر عنه بجزء من خمسة وثلاثين جزءاً من الأونس. ونتيجة لهذا التعهد ولوضع الولايات المتحدة الاقتصادي والسياسي، فقد أصبح الدولار عملة قائمة^(٣) (KEY CURRENCY) تستخدم وسيلة لتسوية التزامات الدولة، كما أصبح غطاءً للعملة الوطنية.

وهكذا خرج العالم بعد (ابريتون وودز) بنظام دولاري عوضاً عن نظام الذهب الذي هجر عملياً، ووجدت دول العالم نفسها في ظل القاعدة الإلزامية مع نقود ورقية غير قابلة للتحويل، لا يشذ عن ذلك سوى الولايات المتحدة التي ظلت تحول مطلوباتها الدولارية إلى ذهب عند الطلب، شريطة أن يبلغ قدرأ معيناً (نظام السيكة) حتى منتصف آب (١٩٧١م)، حيث تزايد الطلب على الذهب بسبب زيادة الشكوك في قدرتها على تحويل

(١) د. عبدالقادر الجبوري: (ص ٢٣٧). د. أحمد جامع «النظرية الاقتصادية»، دار النهضة العربية، القاهرة، (١٩٧٣م): (ص ٣٨-٣٩).

(٢) A.L. Nacbean, P.N. Snowden, «International Institutions» (in Trade and Finance), London, George Allen and Unwin Ltd, (1981): (P. 37).

(٣) سالم عبدالحسين سالم «دراسة في أسعار الصرف وتغييراتها...»، رسالة مجازة من كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، (١٩٨٤م) بالرونيو: (ص ٣٨).

إصداراتها الدولارية التي مولت بها حرب فيتنام، ونفقاتها الأخرى وعندها تسابق الحائزون على نوافذ بنك الاحتياطي الفيدرالي بهدف التحويل، مما حدا بالرئيس (نيكسون) أن يوقف صرف الدولار بالذهب.

وهكذا فك ارتباط الدولار بالذهب، وفك ارتباط العملات الأخرى بالدولار وبالذهب، وانهارت اتفاقية (BRETTON WOODS) وظلت العملات المختلفة تستند جزئياً إلى إغطيها الذهبية وموجودات الحكومة من العملات الأجنبية، وتناضل لإحراز قيمتها في الخارج من خلال قوة الاقتصادات التي تمثلها، أما في الداخل فإن الإلزام القانوني هو القاعدة النقدية السارية تستوي في ذلك جميع الدول بما فيها دول العالم الإسلامي.

ثالثاً- التكيف الفقهي للنقود الورقية:

ربما كانت الإطالة في العرض السابق مبررة لاختزال ما يؤول إليه الجدل بصدد طبيعة النقود الورقية وأحكامها، ومتابعة الآراء المختلفة في هذا الصدد تكشف عن اتجاهات متعددة مستوعبة للاحتتمالات المنطقية الممكنة وكما يلي:

أ- القول بسندية الأوراق النقدية أي اعتبارها سندات دين على الجهات المصدرة لها، فقيمتها ليست ذاتية إنما هي مظهر لقيمة النقد الأصيل الذي تنوب عنه، أو المحتوى الذهبي الذي تؤشره، وواضح من استعراضنا التاريخي لنشأة النقود الورقية أن هذا القول وما يستتبعه من آثار^(١)، ما عاد يستحق المناقشة؛ لأن تاريخ النقود الورقية يوضح خروجها من

(١) وأبرز هذه الآثار تتمثل في عدم إجازة السلم بها، وعدم إجازة صرفها بنقد معدنية ولو يداً بيد، وعدم إيجاب الزكاة فيها على قول من قال بعدم زكاة الدين وكذلك عدم إجازة شراء الغائب بها، لأن ذلك بمثابة دين بدين، وقد نهى عن بيع الكالئ بالكالئ.

طوريّ النقود الوثيقية والنائبة (القابلة للتحويل إلى ذهب) إلى نقود إلزامية بدخولها في القاعدة القانونية، وعليه فالنقود الورقية المعاصرة بعيدة كل البعد عن المضمون السندي، أو أي محتوى ذهبي تنوب عنه أو تقبل التحويل إليه.

ب- القول بعرضية النقود الورقية وإحاقها بالفلوس على قول من قال بعرضيتها، أي دون تعدية علة الثمنية إلى النقود الورقية. وهذا القول يعطل كل الأحكام الشرعية المتعلقة بالنقد، ومن ثم يند كل الآثار الاقتصادية التي يمكن أن تنتج عن هذه الأحكام، خاصة بعد أن غابت النقود الخلقية بالكامل من محيط التداول، ولم يبق إلا النقد الاصطلاحي، ففي جانب الصرف لم يشترط القائلون بهذا الرأي التقابض عند بيع هذه الأوراق بالذهب أو الفضة ولم يشترطوه عند بيعها بعضها ببعض، كما لا يشترط بحسب رأي بعضهم التماثل في الجنس، فقالوا بجواز بيع ثمانية دنانير بعشرة مؤجلة^(١).

كما اُجيز بحسب هذا الرأي السلم في النقود الورقية، أي أن تجعل مبيعاً مؤجلاً مقابل الذهب والفضة، أو مقابل النقد الورقي ذاته، وقد نقل في هذا السياق فتوى للشيخ (حسن أيوب) تقول: «بجواز التفاضل في صرف المعاملات الورقية بعضها ببعض معجلة ومؤجلة وجواز زيادة سعر المؤجلة عن المعجلة بشرط ألا تتكرر تلك الزيادة في الصفقة الواحدة لزيادة التأجيل»، قال الناقل: «وهذه صورة السلم بعينه التي أجازها الشافعي رحمه الله»^(٢)، يقصد بصدد إسلام الفلوس بعضها ببعض وعلى ذلك قاس المفتي.

أما الزكاة فلا تجب في النقود الورقية بحسب هذا الرأي، لأنها من العروض والعروض لا تجب فيها إلا أن تعد للاتجار. وبالتالي فلا يعد كنز النقود الورقية كنزاً محرماً، لأنها

(١) د. محمود الخالدي: (ص ٣٥). محمد سلامة جبر «أحكام النقود في الشريعة الإسلامية»، شركة الشعاع، الكويت،

(١٩٨١م): (ص ٤٧).

(٢) محمد سلامة جبر: (ص ٣٥).

اوراق اصطلح عليها فلا يعتبر كنزاً لذهب أو فضة^(١).

وتجدر الإشارة إلى أن اتخاذ النقود متجراً مسألة لا تحظى بالقبول، لأنها تتسبب في انتهاك وظيفة الثمنية، وينجم عنه فساد في المعاملات وتظالم في الذمم وهو ما نبه إلى خطورته الغزالي وابن القيم^(٢).

والحقيقة أن النقود الورقية ليست كالفلوس من حيث أنها فاقدة للقيمة العرضية (السليعية) نهائياً، بخلاف الفلوس التي ضمت إلى قيمتها السلعية الأصلية قيمة نقدية طارئة، فالورق النقدي يفقد أصل القيمة العرضية عند إصداره نقداً ولا نسبة ولا صلة بين قيمته النقدية، وقيمة الورق الذي تصنع منه. على أن هناك وجهاً آخر للعرضية يتمثل في أعداد النقود الورقية للتجار بأعيانها (المضاربة) (SPECULATION) لكن هذا يخرجها عن وظائفها الأصلية كما تقدم ويخالف شروط صحة أدائها لتلك الوظائف.

والبحث يتحفظ على هذا الرأي جملة وتفصيلاً وسيرد تعليل ذلك.

ج- القول بأن النقود الورقية بدل للذهب والفضة فلها حكمهما في سائر المعاملات. ومن قال بهذا الرأي^(٣) قفز حاجز عريضاً من آراء الجمهور حول علة الثمنية وتعديتها، واستعاض عن ذلك بالقول بحكم البدل والمبدل، وفي الواقع أن سؤالاً ليقفز إلى الذهن عند عرض هذا التكيف، فلمَ لم تكن الفلوس هي الأخرى بدلاً عن الذهب والفضة فتأخذ حكمهما؟ فهي إلى هذا الحكم أقرب من النقود الورقية، لأنها ضمت الثمنية إلى

(١) تقي الدين البهاني «النظام الاقتصادي في الإسلام»، الطبعة الثانية القدس، (١٩٥٣م): (ص ٢١٩ - ٢٢٠).

وانظر تفصيلاً لهذا الرأي وعرضه لآراء مماثلة عند د. محمود الخالدي: (ص ٣٩ - ٤٩).

(٢) الإمام أبو حامد الغزالي «إحياء علوم الدين»، وبهامشه تخريج الحافظ العراقي، الطبعة الأولى، دار الفكر، (١٩٧٥م): (٤/ ١٢ / ٢٢٢٩). ابن القيم، «إعلام الموقعين»: (٢/ ١٥٦ - ١٥٧).

(٣) نسب هذا الرأي إلى اجمع الفقهاء الإسلامي بمكة المكرمة. انظر إبراهيم عبدالمعزم زغاوة «النقد ووظائفه في المذهب الاقتصادي الإسلامي»، رسالة مجازة من كلية الشريعة بجامعة بغداد، بالرونيو، (١٩٨٩م): (ص ١١٦).

السلعية وهو ما لم يطرد عند الفقهاء الأوائل. ولم لم يؤخذ برأي الإمام مالك إذ يجري الثمنية في السكة وإن اتخذت من جلود؟

وأياً يكن الأمر فبحسب هذا الرأي تعتبر العملات الورقية المختلفة (الوطنية) أجناساً متغايرة من النقود، وبالتالي فيشترط التقابض والحلول عند صرفها بعضها ببعض، ويشترط التماثل إذا اتحد جنسها. واجيز شراء الذهب بهذه الأوراق وإن كانت بدلاً عنه، ومنطقياً يصعب تصور وجود أنواع مختلفة من العملات كلها تمثل بديلاً عن الذهب، وإذا كان لها حكم المبدل فكيف نتجاوز في صرفها مع مجهولية التماثل بالنسبة للعملات المختلفة، وهو شرط صرف الجنس الواحد؟ ثم إن يكن الأمر كذلك فهل يجوز أن يشتري الذهب والفضة بالنقود الورقية نسيئة؟

ومن زاوية أخرى تكون النقود الورقية أثماناً فلا يجوز أن يسلم فيها بنقد ورقي أو خلقي، ويجوز أن تجعل هي ثمناً معجلاً للمبيع الغائب إن كان مما يجوز السلم فيه، ولا نصح السلم في الأثمان خلقية كانت أو إصطلاحية، لأن ذلك مخالف لطبيعتها ووظيفتها.

وتجب الزكاة بشروطها، في النقود الورقية إذا بلغت القدر الذي يشتري نصاب الذهب أو أدنى النصابين (ذهب أو فضة). ونعلم أن نصاب الذهب (٢٠) ديناراً ذهباً بوزن مكة على عهد التشريع، أي ما يساوي (٨٥) غراماً، أما نصاب الفضة فهو مائتا درهم شرعياً أي خمس أواق فضة وتعادل (٥٩٥) غراماً. وقد روعي في تعديل الأوزان الشرعية بوحدات النظام المتري المعاصرة جانب الحيلة استبراء للذمة المكلف.

وتثور هنا مشكلة المعادلة بين النصابين إذ يلاحظ أن هذين النصابين كانا متعادلين، بحسب سعر الصرف السائد آنذاك عشرة دراهم لكل دينار، وكما صحت بذلك الأحاديث المتواترة قال الإمام مالك: «إنما يجعل كل دينار بعشرة دراهم على ما كانت

عليه في الزمان الأول...»^(١).

أما الآن فقد اختل سعر الصرف التقليدي بين الذهب والفضة كثيراً، لأن الذهب غلا كثيراً والفضة رخصت كثيراً، وبالتالي فما عاد نصابهما يعبر عن شيء واحد إذ أن اعتبار نصاب الذهب في النقود الورقية يبلغ أضعافاً مضاعفةً قياساً مع نصابها الذي يعتبر فيه نصاب الفضة، وقد وجدت أن سعر صرف المقادير الشرعية في يوم تحرير هذا البحث بحدود (١٣١) درهماً شرعياً من الفضة: (١) دينار شرعي من الذهب وهو كما نرى بعيد جداً عن سعر الصرف مناط التعديل بين الذهب والفضة على عهد التشريع (١٠) دراهم: (١) دينار. وهذا يعني أن اعتماد نصاب الذهب لتقدير نصاب النقود الورقية ينطوي على تفريط بحق الفقير في حين ينطوي اعتماد نصاب الفضة على مضارة بالغني، ومن وجهة نظر الشريعة لا يسوغ الميل إلى أحد الفريقين على حساب الآخر مهما كان التبرير، فمنطق العدل أسبق، لذا فإنني أرجح تقدير نصاب النقود الورقية بحسب الأصول الحقيقية خاصة وأن النقد الورقي ليس ذهباً ولا فضة، وما عاد يقبل التحويل إلى أي منهما، وقد اضطرب سعر صرفهما اضطراباً عظيماً، فما عاد النصابان المقدران بالذهب والفضة عدل بعضهما، وأختار في هذه المسألة ما ذهب إليه الدكتور القرضاوي عند تغير القوة الشرائية للنقود تغيراً فاحشاً بتقديره بنصف قيمة النصاب الحيواني أي: «هو ما يوازي متوسط نصف قيمة خمس من الإبل أو أربعين من الغنم في أوسط البلاد وأعدلها»^(٢).

وأرى أن يكون الاعتبار لبلد المكلف والحيز التجاري الذي يتعامل فيه، فهو غني أو فقير بحسبه وليس بحسب أوسط البلاد وأعدلها.

(١) الإمام مالك «المدونة»: (١/ ٢٤٢). وانظر ابن الممام «فتح القدير»: (٥/ ٣٥٧).

(٢) د. يوسف القرضاوي «فقه الزكاة»، الطبعة الخامسة عشر، مؤسسة الرسالة، (١٩٨٥م): (١/ ٢٦٩).

ولما ذهب إليه الدكتور القرضاوي أصول في فقه الحنفية إذ عرض (السرخسي) اعتبار القيمة في المقادير وعدّل بين قيمة النصاب الحيواني ونصاب النقيدين؛ لكن (ابن الهمام) و(ابن نجيم) تعقّباه لما ثبت في الصحيح^(١) من التعديل بين الشاة والعشرة دراهم، وهذا يعني أن نصاب النقيدين هو نصف قيمة النصاب الحيواني، وليس عدله فقيمة نصاب الغنم (١٠ × ٤٠ = ٤٠٠ درهم) بينما نصاب النقد هو (٢٠٠) درهم^(٢).

والمسألة التي ثارت هنا بصدد نصاب الزكاة تعيد نفسها في مجال تقدير الدية وحد السرقة، فقد فرضت: «الدية مائة من الإبل أو ألف دينار أو عشرة آلاف درهم أو ألف شاة أو مائتا حلة أو مائتا بقرة، على ما روى عن رسول الله ﷺ ثم عن الأئمة من أصحابه...»^(٣).

وإذاً فمناط التعديل بين قدرَي الفضة والذهب هو سعر الصرف (١:١٠) لكن الواقع ابتعد عن ذلك كثيراً كما تقدم، ومن لطيف التقدير أن ترد الدية في الحديث معرفة بأصل حقيقي قال ﷺ: (إلا أن دية الخطأ وشبه العمدة، ما كان بالسوط والعصا، مائة من الإبل منها أربعون في بطونها أولادها)^(٤)؛ لذا فمقدار الدية من النقود الورقية هو القدر الذي يشتريها. وقد أثر عن سيدنا عمر رضي الله عنه: «أنه رفع الدية من النقيدين حينما ارتفعت أسعار الإبل»^(٥). ولا يصعب مع ما تقدم استنباط تقدير حد السرقة معروفاً بأصول

(١) انظر ابن المبارك «التجريد الصريح»: (١/ ٩٩).

(٢) د. يوسف القرضاوي: (١/ ٢٦٧).

(٣) القاضي أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم «الخراج»، الطبعة الثانية، المطبعة السلفية، القاهرة، (١٣٥٢هـ): (ص ٥٥).

(٤) ابن حجر العسقلاني «بلوغ المرام من أدلة الأحكام»، مكتبة الشرق الجديدة، بغداد، (١٩٨٧م): (ص ٢٩٦).

(٥) «سنن أبي داود» السجستاني الأزدي، تحقيق محمد محي الدين، المكتبة العصرية، بيروت: (٤/ ١٨٤): حديث رقم ٤٥٤٢.

حقيقية، فقد جاء في الحديث: (تقطع اليد في ربع دينار فصاعداً)^(١)، ويومها كانت قيمة الشاة ديناراً واحداً، لذا يمكن القول بأن من سرق ما تعادل قيمته ربع شاة بلا شبهة، ولا دريئة وجب قطع يمينه إنفاذاً لحكمه تعالى في السرقات.

أما الدين فمقتضى القول بأن النقد الورقي بدل لما أبدل به، وله حكمه يفضي إلى أن الديون تؤدي بالقدر المسمى من ذات النقود دون اعتبار لتغير قيمتها؛ لأنها أعطيت حكم الذهب^(٢). وهذه الناحية هي أخطر ما في الموضوع وسنفرده مناقشتها في بحث لا حق إن شاء الله تعالى، سيما وأن النظم النقدية المعاصرة قد تأصلت فيها ميول تضخمية، بل وأن عرض النقد قد اعتبر واحداً من أدوات السياسة الاقتصادية، وإن تغير قيمة النقد سواء كان تلقائياً أو مخططاً له آثار بالغة على الالتزامات المتبادلة بين أفراد المجتمع عبر الزمن، كما أن المعينين بالنظم الجنائية والقضائية لا بد أن تستوقفهم ظاهرة كهذه إلا أن التكييف المتقدم يحول دون النظر فيها سواء تعلق الأمر بديون القرض أو بديون المعاملات.

د- القول بثنائية النقود الورقية أصالة^(٣)، فلا تلحق النقود الورقية بالفلوس ولا بالنقدين، هذا رأي له أصالته في مذهب الإمام مالك، لقد ثبت أن سيدنا عمر رضي الله عنه اعتزم أن يتخذ النقد من الجلود، لما كثر غش الدراهم إلا أنه حذر من فناء الإبل فعدل عنه كما ذكر البلاذري وقد تقدم. والقول بثنائية النقود الورقية هذا اختيار هذا البحث لموافاته المعقول دون مصادمته بمنقول إلا حكاية الفعل وحكاية الفعل ليست تشريعاً توقيفياً، بل إن التشريع التوقيفي سيعطل عند مقابله بحكاية الفعل التي تقر الأحكام على نقود عصر التشريع كما تقدم من قول من يلحق النقود الورقية بالفلوس،

(١) متفق عليه، واللفظ للبخاري، انظر «تجريد» لابن المبارك: (٢/ ١٥١).

(٢) إبراهيم عبد المنعم زغاوة «النقد ووظائفه...»: (ص ١٣٣).

(٣) نقل ذلك عن الدكتور الخالدي: (ص ٥٥ - ٥٦).

ويقول بعرضيتها فالقول بثنمية النقود الورقية مناط المصلحة وحكمة التشريع، وهو الأقرب إلى روح الشرع ومعناه، يتضح ذلك مما يلي:

١- إن القول بثنمية الأوراق النقدية أصالة أولى من القول بإلحاقها بالذهب، لأن ثنيتها حين يصطلح عليها واضحة جداً ولا تشوبها شائبة، بل وليس لها من طبيعة سواها. كما أن هذا الاختيار يتيح القول بتعدد أجناسها، فذلك أولى من القول بأن أجناس الورق النقدي المختلفة واقعاً هي إبدال لشيء واحد هو الذهب، ويرتفع عندئذ الحرج في صرف أجناسها المختلفة مع مجهولية التماثل الذي هو شرط صحة صرف الجنس الواحد أو إبداله. كما أن هذا القول يتيح لنا النظر في تغير قيمة العملة وأثر ذلك على الالتزامات الممتدة عبر الزمن وهو ما يرفضه القائلون بإلحاق النقود الورقية بالذهب.

٢- إن هذا الاختيار ينفذ الأحكام الشرعية في الصرف التي تعطل حين يؤخذ برأي من يلحق النقود الورقية بالفلوس ويعتبرها عروضاً. ولأجل ذلك فهذا الاختيار يشترط التقابض والحلول، عند صرف أجناس النقود الورقية بعضهما ببعض، كما يشترط ذلك مع التماثل عند صرفها بجنسها وفي هذا سد لمنافذ الربا. ولا يخفى أن قبول رأي القائلين بعرضية النقود الورقية؛ لأنها ليست ذهباً ولا فضة؛ ولأنها لا تدخل في المكيل أو الموزون^(١) يفتح باب الربا عريضاً، فتجدهم يشترطون سداد الدين بمثل قدره المسمى؛ لئلا يقعوا في ربا النسيئة، لكنهم يميزون التفاضل في الجنس الواحد بصيغة البيع المؤجل، وهذا مجرد تكييف شكلي يقنع التعامل الربوي ويحتال له، ولا تعود معه حاجة إلى ربا النسيئة ففيه غناء عنه، والبحث يرفض ذلك الرفض كله.

كما أننا نشترط التقابض والتماثل مع اتحاد الجنس قانوناً، وإن اختلف جنسه صنعة

(١) د. الخالدي: (ص ٣٥).

كأن يكون بعضه من العملات المعدنية (COINS)، والبعض الآخر من العملات الورقية (BANK NOTES) داخل الدولة الواحدة التي يسري فيها قانونها؛ لأن هذا القانون هو أصل ثمنيتها وسبب استقلال جنسها، فهنا لا يجوز صرف الدينار الورقي الذي يساوي قانوناً ألف فلس بألف ومائة من الفلوس أو تسعمائة منها، وإن كان الأول ورقياً والفلوس معدنية. ولو اقررنا بقول القائلين بعرضية الفلوس وما ألحق بها؛ لجاز ذلك، وهو مناف لما ينبغي أن يكون عليه الحال حكماً وسياسة.

ومثل ذلك تأكيد صرف فئات العملة الورقية بعضها ببعض بحسب القيمة الاسمية القانونية، فذلك ولاشك ملزم في الحيز القانوني للدولة، أما خارجه فإن المتعاملين بالخيار في ارتضاء النقود التي يطلبونها عوضاً لمبيعاتهم شكلاً ونوعاً، ولا يلزمون بسعر صرف مفروض عليهم، وليس في هذا والله أعلم تأثيم عليهم.

٣- إن القول بتمنية النقود الورقية أصالة ينفي مشروعية السلم فيها، وإن يكن المسلم به عرضاً ونقداً خلقياً فضلاً عن كونه نقداً ورقياً، لأنها من الأئتمان، والأئتمان لا يسلم فيها. فهذا القول إذاً ينفي مشروعية شراء مؤجلة منها بمعجلة مع التفاضل سواء اتحد جنسها أو افترق، وهو ما افترق به^(١) مسنداً إلى صورة السلم بالفلوس، نسب ابن حزم إجازتها إلى الإمام الشافعي، وأصول مذهبه على ذلك فلا ربا عندهم سوى المطعوم أو ذهب وفضة، ونذكر أن ذلك كان في وقت يهيمن فيه النقد الخلفي، أما الآن فليس الأمر كذلك، فالنقود الورقية استقلت بالتبادل، والقول بلا ربوية كل ما سوى المطعوم والذهب والفضة يعطل الأحكام المتعلقة بالصرف والسلم مما يسيء أيما إساءة إلى قيمة النقود، وكفاءة أدائها لوظائفها ويحرم الاقتصاد من بركة الآثار الاقتصادية الناشئة عن تلك الأحكام.

(١) محمد سلامة جبر: (ص ٣٥، ٤٦-٤٧).

٤- إن القول بثمانية النقود الورقية يوجب فيها الزكاة لحض ثمنيتها، وإن لم تعد للمتاجرة، ولا ينبغي أن تعد لذلك، إذا بلغت قيمتها ما يساوي النصاب الشرعي، وقد اخترنا تقديره بالأصول الحقيقية، فنصاب النقود الورقية بحسب ما تقدم هو ما يعادل متوسط نصف قيمة النصاب الحيواني في دائرة تعامل المكلف. وفي هذا الاختيار مخرج من الخلاف حول تقدير النصاب بأحد النقيدين ذهب أم فضة، بعد أن ابتعد سعر صرفهما (المقادير الشرعية منهما) كثيراً عن سعر الصرف مناط المعادلة على عهد التشريع، وما يقال عن الزكاة يقال في بقية الواجبات المالية الأخرى.

٥- إن القول بثمانية النقود الورقية أصالة يجيز شراء الغائب بها إن كان مما يجوز السلم فيه، وهو ما لم يجزه من اعتبرها سندات دين باعتبار أن ذلك بيع دين بدين وقد روي: «أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الكالئ بالكالئ»^(١).

٦- إن القول بثمانية الأوراق النقدية أصالة يجيز اعتبارها رأس مال في الشركات وهو مرفضه القائلون بعرضيتها.

٧- إن المجتهدين الأوائل الذين اعتبروا (الفلوس) عروضاً عاشوا زماناً، كانت فيه (الفلوس) تمارس دور النقد المساعد، وكان النقد الأصلي (الذهب والفضة) لما يزل حاضراً في مجال التبادل وتجري به المعاملات والالتزامات، أما اليوم فالمسألة مختلفة تماماً إذ غاب النقد الخلفي بالكامل من محيط التداول، وانفردت النقود الورقية بذلك. وهذه مسألة تجعل قياس النقود الورقية على الفلوس، وتبني الاجتهادات الفقهية بصدها في أيامنا أمراً مخالفاً للمنطق وفي غاية الخطورة أيضاً، لأنه يعطل أحكام الله الثابتة في الزكاة، فبحسبهم لا زكاة في النقود الورقية، ولا ندري هل كان الفقير يأكل ذهباً أم فضة حين

(١) ابن حجر: (ص ٢٠٦)، وضعف إسناده.

وجبت له منهما الزكاة، أم إنه يأكل الطيبات التي يحرزها امتلاكه للذهب والفضة، فإن كان هذا الأخير فهو بلا شك قائم من النقود الورقية، ولا وجه للمغالطة والله سبحانه يأمر بالانفاق من طيبات الكسب والدخول النقدية صورة ممثلة لكل طيبات الكسب.

كما إن آراءهم تلك تعطل أحكام الشريعة في الصرف، وبذلك تفتح أبواب التعامل الربوي على مصاريعها، لا أقول ربا الصرف فحسب إنما ربا النسيئة أيضاً، فيكفي أن تعاد تسمية عقد القرض الربوي بعقد سلم ليصبح حلالاً مشروعاً! ومن حيث المبدأ نحن لا نقر بجواز السلم في النقود، وإن كان ما يقابلها عروضاً، أما أن تقابل النقود الورقية بأجناسها، فهذا ما لا يستقيم قطعاً، وهو من الربا الذي ينتج كل آثاره، وصدق رسول صلى الله عليه وسلم إذ يقول: (لا تبيعوا الدرهم بالدرهمين فإني أخاف عليكم الرماء)^(١)، وما تخوَّف منه صلى الله عليه وسلم يبرره أنصار هذا الرأي عن غير قصد منهم بالالتكاء على اجتهادات فقهية تعالج واقعاً غير الواقع الذي تعيشه، وهي لم ترتق إلى الأرجحية حتى في زمانها، ولا شك أن أحداً من أعلام القائلين بها رحمهم الله جميعاً لم يخطر بباله أن آراءه الاجتهادية ستصبح يوماً ما ذريعة لتعطيل الأحكام التوقيفية الثابتة بالقرآن والسنة.

٨- إن تعطيل أحكام الزكاة والصرف في النقود الورقية يحرم الاقتصاد من آثار هذه الأحكام التي ما جاءت، إلا لتهدي إلى التي هي أقوم فنعلم أن الزكاة آلية تعمل على رفع مستوى الطلب الكلي، لأنها تنقل الدخول إلى الأفراد ذوي الميول الحدية العالية للاستهلاك، كما أنها آلية تعمل على تعظيم الرفاه الاجتماعي، لأنها تنقل الدخول إلى الأفراد الذين تكون المنافع الحدية لوحدهم مرتفعة، وهي آلية مستمرة تجهز الموارد المالية للزراكم الرأسمالي، لأنها تكلفة ثابتة على الأصول النقدية، وبذلك فهي عمل على زيادة انتاجية المجتمع، ثم هي آلية تعمل باستمرار على تحقيق التجانس في التركيب

(١) سيد سابق «فقه السنة» الطبعة الأولى، بيروت، دار إحياء الكتاب العربي، (١٩٧١م): (٣/ ١٣٦).

الاجتماعي، لأنها تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم، ولأنها تحرر الناس من الرق (سهم الرقاب)، وتحصن المضطرين والمعسرين من الوقوع فيه (أسهم الفقراء والمساكين والغارمين).

وتعطيل الزكاة في النقود الورقية يضيق وعاءها، وبالتالي ينقص حصيلتها ويضعف آثارها الاقتصادية والاجتماعية المتقدمة.

كما أن تعطيل احكام الصرف في النقود الورقية سوف يخل بأداء النقود، إذ ستصبح (واسطة التداول) واحدة من موضوعاته، وحينئذ ستضطرب قيمة النقود، فلا تعود كفؤة في وظائفها ككميار للتقويم، وكوسيط للمبادلة وكوسيلة لحزن القيم، وتسوية الالتزامات الممتدة عبر الزمن، وكل ذلك يورث الخلل والفساد، وكنا منهما في مأمن لو جنبت النقود هذا المسار.

زد على ما تقدم أن تعطيل أحكام الصرف في النقود الورقية مفض لا محالة إلى الربا ومنتج، لآثاره بما فيها تركيز الثروة وضيق قاعدة الملكية، ورواج رأس المال الخامل على حساب رأس المال النشط (رأس المال العيني)، وتحميل الانتاج الاجتماعي تكاليف غير حقيقية يجنيها الممولون الخاملون دون أي مقابل من مخاطرة، أو التزام تجاه الأداء الاقتصادي للمجتمع فهم يفتصبون بالاكنتاز من المجتمع أدااته، ولا يعيدونها إليه إلا مقابل جزية هي الربا أو الفائدة، هذه الفائدة التي تصبح مع تكيف شكلي ربحاً لبيع الصرف أو السلم.

وإذا فالقول بثنية الأوراق النقدية ينفذ أحكام الله تعالى التوقيفية في إيتاء الزكاة وفي تحريم الربا، ومداخله (الأجل، الصرف، الفضل) ولا يخفى ما لذلك من آثار اقتصادية توزيعية وتخصيصية، وكذلك لا تخفى آثاره في استقرار قيمة النقد وكفاءة النظام النقدي جملة. كما أن هذا القول يمكننا من إعادة تعريف المقادير الشرعية بما يخلص النظام المالي والجناثي من الازدواجية الناجمة عن آثار اختلاف سعر صرف الذهب والفضة عن سعر صرفهما على عهد التشريع بتأثير عوامل حقيقية أو مصطنعة.

لو أن القائلين بعرضية الفلوس وعرضية النقود الورقية رفضوا هذه الأشكال المحدثّة للنقد، ولم يقرّوا بمشروعية التعامل بها لكان ذلك أولى من إقرارهم إياها في التداول وتعطيل الأحكام الشرعية فيها، أحكام الكنز والزكاة والصرف والسلم.

وإذا كنا نجد للقائلين بعرضية الفلوس مسوغاً باعتبارها نقداً مساعداً، شاع في وقت كان النقد الأصلي الخلقي يهيمن فيه وتجري الأحكام وتعرف به الفرائض فإننا لا نجد للقائلين بعرضية النقود الورقية شيئاً من ذلك البتة، بل إننا نجد أن اعتماد رأيهم يعطل الأحكام الضابطة للنقد ووظائفه جملة، وهذا باب للفتنة والفساد عظيم، ولم نجد بحمد الله للقائلين به رأياً راجحاً أو حجة ناهضة، وكل الذي لهم جمود على حكاية فعل أو رواية عن واقع حال، ونحن لا ننكر حكاية الفعل، وواقع الحال الذي احتج به هؤلاء فذلك ليس محل إنكار وتشكيك، فالقرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة قد أشارت إلى الذهب والفضة باعتبارهما موضوعاً لكثير من الأحكام الشرعية، لكننا لا نجد ما يبرر قصر هذه الأحكام عليهما وحجبها عما اقيم بدلاً عنهما فتقريره تعالى في معرض منته على الإنسان إذ حمله في البر والبحر، لا يعني أن الإنسان يخرج عن دائرة تكريم الله حينما يستقل الطائرة.

إنها حكاية فعل ليس إلا وحكاية الفعل لا تنشأ حكماً توقيفياً فكيف بها إذا تعارضت مع أحكام توقيفية كثيرة.

لقد أقر النبي ﷺ عرف قريش في أوزان النقد مثلما أقر أشكالها ابتداءً، ولم يقل أحد أن عبدالمك بن مروان قد خرج عن التشريع حينما سك العملة على نقش الإسلام وأوزانه، بل ولم يرو أيضاً أن أحداً حاجّ عمر بن الخطاب رضي الله عنه بعلّة الثمنية الخلقية في الفضة حين اعترم أن يتخذ الدراهم من جلود الإبل، فقليل له إذاً لا يعير فأمسك، إن من

يقول بحجز أحكام النقود التي وردت ابتداءً في النقود الخلقية عن النقود الاصطلاحية، أو القانونية يعارض التشريع التوقيفي الذي يوجب الزكاة ويحرم الربا أصله ومداخله ومشتبهاته، فكيف يقول هؤلاء بإباحة الكنز وتعطيل الزكاة في النقود الورقية، وقد عم بها التعامل وجرت بها المعاضات.

وإذا كانت العلة الربوية هي المعتبرة في الكثير من الأحكام فكيف تعطل أحكام الصرف والسلم في النقود الورقية بحجة عرضيتها، ألم يحرم النبي بيع العينة مع أن له مبنى البيع لعل الربا فيه؟ ألم يحرم بيعاً وسلفاً لعل الربا فيه؟ ألم يحرم بيعتين في بيعة لنفس السبب؟

فلم كل هذه القدسية الزائدة للشكلية التي لم يشتها شرع على حساب التفريط بالمقصد والعلة والحكمة والجوهر، بل والشكلية التوقيفية أيضاً.

إن المرابين ومؤسساتهم المصرفية عندما يتسوا من موقف الاسلام من ربا النسيئة (الأجل) استداروا إلى ربا الصرف، وطبعاً لن يجد هؤلاء رأياً يدعم كياناتهم كتلك الآراء التي تعطل أحكام الصرف والسلم وتقول بعرضية كل ما عدا الذهب والفضة، فطالما غاب الذهب والفضة تغيب معهما الأحكام!

لقد تأكد لدينا من هذه الجولة البحثية رجحان القول بثنائية النقود الورقية، بل أن الثمنية فيها أوضح من غيرها، وفي هذا الاختيار انفاذ لأحكام الزكاة واستظهار لآثارها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وفيه سد لباب الربا واستبعاد لآثاره، وفيه تجويد لأداء النقود واستقرار لقيمتها بعيداً عن المضاربات الضارة.

على أن ما تقدم لا يعني القول بأن مجرد إنفاذ الأحكام المقدمة يضمن نظاماً نقدياً كفوءاً، إنما يلزم لذلك شروط كافية تتمثل في كفاءة إدارة عرض النقد بما يتناسب والعرض السلعي وبما يحقق الاستقرار النقدي المرغوب.

وينبغي أن لا ننسى كذلك أن هناك شكلاً آخر من النقود التي بدأ استعمالها يشيع في مجتمعاتنا، وهي النقود الكتابية، وهي على قدر من الخطورة كبير ونأمل أن يتاح لنا إيضاحه في وقت لاحق.

